مجلة المصرفي

الهيئة الاشرافية

- السيد / المعتصم عبد الله الفكى
  مدير عام الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء
- السيد / د. مصطفى محمد عبد الله
  مدير ادارة البحوث والتنمية
- السيد / عبدالرحمن محمد عبدالرحمن
  مدير ادارة السياسات

هيئة التحرير

- السيد / محمد الحسن محمد احمد الخليفة
  رئيس التحرير
- السيد / د. الوليد احمد طلحة
  سكرتير التحرير

المحررون

- السيدة / سالية فاروق هباني
- السيد / محمد عبد العظيم محمد
- السيد / محمود حامد عربى

تصميم وطباعة

SMELTER 103
GRAPHICS DESIGN & PRINTING SERVICES
0922244907 - 0111077433

كلمة العدد

يصدر هذا العدد ويواصل البنك المركزى فى تنفيذ سياساته لعام 2017 ، ونامل ان تحقق اهدافها وخاصة فى جانب الاستقرار النقدى واستقرار سعر الصرف ، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية والتخطيط والاقتصادى.

يتضمن العدد اربعة موضوعات بالاضافة للابواب الثابتة حيث يناقش الموضوع الاموال اثر سياسات سعر الصرف على تجارة السودان الخارجية ، ويستعرض الثانى تطور التنمية الريفية فى الدول النامية بالاشارة للتجربة السودانية ، ويتناول الثالث مخاطر اختراق المواقع الالكترونية . اما الرابع باللغة الانجليزية فيتطرق للدفع عبر الموبايل.

تناشد الهيئة الاشرافية وهيئة التحرير الباحثين برفد المجلة بالموضوعات البحثية والتعريفية للمحافظة على اصدارها بصورة منتظمة لتحقيق الاهداف المنشودة.

وبالله التوفيق،،،،،،،،،

رئيس التحرير

دراسات و بحوث

سياسة سعر الصرف وأثرها على تجارة السودان الخارجية

محمد عثمان أحمد – الإدارة العامة للأسواق المالية

4 - 14

دراسات و بحوث

التنمية الريفية في الدول النامية

د. مهدي عثمان الركابي – باحث إقتصادي وأستاذ جامعي متعاون

15 - 23

دراسات و بحوث

مخاطر إختراق المواقع الإلكترونية

د. صلاح الدين محمد علي الفريجابي

باحث إقتصادي وأستاذ جامعي متعاون

24 - 35

أضواء على

سياسات بنك السودان المركزي السارية

عيسى أحمد ترايو – إدارة البحوث والتنمية

36 - 39

أحداث إقتصادية

أحداث إقتصادية ... محلية وعالمية
د.الوليد أحمد طلحة – إدارة البحوث والتنمية
41 - 40

ندوات و ورش

ورشة القطاع الزراعي وأثره في التنمية الإقتصادية في السودان
محمود حامد عربي نعيم – إدارة البحوث والتنمية
44 - 42

قرأت لك

التضخم النقدي أسبابة وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث
هادية خالد عبدالرحمن – إدارة البحوث والتنمية
46 - 45

مؤشرات إقتصاية

مؤشرات إقتصاية
نفيسة محمد ميرغني – إدارة الإحصاء
55 - 47

دراسات و بحوث

THE MOBILE BANKING AND PAYMENTS
Jaafar Abdel-Rahman Yassin
Senior Researcher
Research and Development Department
64 - 56

سياسة سعر الصرف وأثرها على تجارة السودان الخارجية

محمد عثمان أحمد

الإدارة العامة للأسواق المالية

مقدمة :

يعرف سعر صرف عملة ما بانه معدل تبادل هذه العملة بعملة دولة اخري. او بمعني اخر هو سعر عملة دولة ما مقابل الحصول على عملة دولة اخري. تختلف سياسات سعر الصرف من دولة لأخري تبعا للظروف الاقتصادية والمالية التي تشهدها كل من تلك الدول. ومن اهم العوامل الاقتصادية والمالية التي تحدد سعر الصرف درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وهيكل الصادرات والواردات وحركة تدفق رؤوس الأموال الي الدولة وخروجها منها إضافة للأهداف الاقتصادية التي ترغب الدولة في تحقيقها والسياسات الاقتصادية المتبعة وخصوصا السياسة النقدية والمالية والتجارية.

تعتبر سياسة سعر الصرف من اهم السياسات التي تتبناها الدول لعلاج بعض المشاكل الاقتصادية ومن أهمها علاج الخلل المؤقت في ميزان المدفوعات. وقد تطورت نظم تحديد أسعار الصرف بدءا من أسعار الصرف الثابتة التي طبقت في ضوء العمل بقاعدة الذهب . ثم انتقالا الى اتفاقية بريتونوودز التي بموجبها تم انشاء صندوق النقد الدولي. حيث اصبح الدولار هو المرتكز الأساسي في نظام النقد الدولي ومرورا بالاضطرابات التي واجهها الدولار والتي بموجبها فك ارتباط الدولار بالذهب في عام 1971م والتي أدت في النهاية الى تبني أسعار صرف مرنة وعائمة لدي العديد من الدول التي تبنت برامج التحرير الاقتصادي وإعادة الهيكلة.

تعتبر سياسة سعر الصرف من اهم السياسات الاقتصادية لدي العديد من الدول وبالذات الدول التي تعاني شحا في مواردها من العملات الصعبة والذي يقود الى انخفاض عرض العملات الأجنبية عن الطلب عليها مما يخلق في كثير من الأحيان -حالة سعر الصرف الثابتة - السوق السوداء للعملات الأجنبية. وتنبع أهمية سعر الصرف من أهمية العملات الأجنبية للاقتصاد الوطني لأي دولة باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل واردات الدولة وسداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي. لذا نجد ان الدول التي تعاني نقصا في مواردها من العملات الصعبة تعطي بنوكها المركزية سلطات واسعة للتدخل في سوق النقد الأجنبي لحماية تراجع سعر صرف العملة الوطنية.

سياسة تخفيض سعر الصرف تعتبر من اجح وأسرع الوسائل لمعالجة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات. وذلك لان تخفيض قيمة العملة الوطنية يقلل من[1] أسعار الصادرات وبالتالي يزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ومن زيادة مبيعاتها ومن ثم تزداد حصيلة البلاد من النقد الأجنبي. اما في جانب الواردات فاثر التخفيض المباشر يكون في زيادة أسعار الواردات وبالتالي تقليل حجم الواردات وبذلك يتحسن موقف الميزان التجاري والحساب الجاري وأخيرا ميزان المدفوعات. ولكن يحتاج ذلك لدرجة مرونة معينة حيث تعتبر معظم الصادرات والواردات السودانية غير مرنة أي انه في كثير من الأحيان قد لا تنجح سياسة تخفيض قيمة العملة في حفز الصادرات والتقليل من الواردات.

(1) هذه الدراسة قد تم نشر الجزء الأول منها في العدد الرابع من مجلة المصرفي الصادر بتاريخ 14 سبتمبر 1995م. ولقد رأينا نشرها كاملة لفائدة القارئ.

أولاً: التعديلات التي تمت في سعر صرف الجنيه السوداني خلال الفترة (1957–2016)م

جدول رقم (1)

أسعار الصرف بالسوق الرسمي والموازي خلال الفترة (1957 – 2016)

التاريخ	السعر الرسمي		السعر الموازي		السعر الحر		ملحوظات
	سعر الدولار بالجنيه	سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	سعر الجنيه بالدولار	سعر الدولار بالجنيه	سعر الجنيه بالدولار	
23/7/1957	0.3500	2.8700	-	-	-	-	حدد سعر الصرف بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وربط الجنيه السوداني بالإسترليني.
8 / / 1971	0.3500	2.8700	-	-	-	-	تم ربط الجنيه السوداني بالدولار الأمريكي بعد تعويم الإسترليني.
22/9/1971	0.3500	2.8700	-	-	-	-	تم تخفيض الدولار بواسطة الحكومة الامريكية هذا أدى لتخفيض الجنيه بنسبة 10 %.
11/3/1972	0.4000	2.5000	-	-	-	-	استحداث نظم ضريبة تحويل على الواردات وعلاوة تشجيع بنسبة 15 % = 5.18 قرشاً وهذا تخفيض غير معلن.
8/6/1979	0.4000	2.5000	-	-	-	-	خفض الجنيه السوداني رسمياً واضيفت ضريبة تحويل وحافز وقدرها 25 %
15/9/1979	0.5000	2.0000	0.8000	0.8000	-	-	ازيلت الضريبة وتم استحداث السعر الموازي ليتم به استيراد كل السلع ماعدا 19 سلعة بالسعر الحر.
10/11/1981	0.9000	1.1100	-	-	-	-	تخفيض السعر الرسمي.
15/11/1982	1.3000	0.7700	-	-	-	-	تخفيض جديد للسعر الرسمي.
6/3/1983	1.3000	0.7700	0.0000	-	1.8000	0.56	تم استحداث سعر صرف جديد يسمى السعر الحر.
21/1/1984	1.3000	0.7700	0.0000	-	2.1000	0.47	تخفيض السعر الحر.
12/2/1985	2.5000	0.4000	0.0000	-	3.1500	0.32	تعديل للسعرين الرسمي والحر. يحدد السعر الحر بواسطة اتحاد البنوك.
16/3/1985	2.5000	0.4000	0.0000	-	3.1500	0.32	تعديل السعر الحر.
1/4/1985	2.5000	0.4000	0.0000	-	3.4500	0.29	تعديل السعر الحر.
21/4/1985	2.5000	0.4000	0.0000	-	3.3000	0.30	تعديل السعر الحر.
25/2/1986	2.5000	0.4000	0.0000	-	4.2500	0.23	تعديل السعر الحر.
12/3/1986	2.5000	0.4000	0.0000	-	4.1000	0.24	تعديل السعر الحر.

3/10/1987	4.5000	0.2200	-	0.0000	4.5000	0.22	تخفيض للسعر الرسمي وتوحيد السعرين.
26/10/1988	4.5000	0.2200	-	0.0000	11.3000	0.09	تخفيض السعر الحر. وقيام لجنة موارد السوق المصرفية الحرة تحديد السعر الحر بواستطها.
7/10/1991	15.0000	0.0700	-	0.0000	30.0000	0.03	تخفيض للسعرين الرسمي والحر.
3/2/1992	0.0000	0.0000	-	0.0000	90.0000	0.0110	تم الغاء السوقين الرسمي والحر وانشأ السوق الحر الموحد بدلا عنهما على ان يتم اعلان السعر اليومي بواسطة لجنة من البنوك التجارية بناءا على مؤشرات العرض والطلب.
10/10/1993	-	-	-	-	300.0	0.0030	تم انشاء نافذتين للتعامل في النقد الأجنبي هي نافذة صرافات البنوك التجارية وحدد سعرها بمبلغ 300 جنيه للدولار وسعر نافذة بنك السودان المركزي وحدد سعرها بمبلغ 215 جنيه للدولار
29/6/1994	-	-	-	-	-	-	تم الغاء النافذتين واستعيض عنهما بنافذة البنوك التجارية على ان يحدد أي بنك تجاري لمفردة سعر بيع وشراء العملة الأجنبية وبدون تدخل من بنك السودان.
12/1995	0.838	0.0012	-	-	-	-	
12/1996	1.460	0.0007	-	-	-	-	
12/1997	1.712	0.0006	-	-	-	-	
12/1998	2.370	0.0004	-	-	-	-	
12/1999	2.580	0.0004	-	-	-	-	
12/2000	2.5735	-	-	-	-	-	
12/2001	2.6143	-	-	-	-	-	
12/2002	2.6168	-	-	-	-	-	
12/2003	2.6016	-	-	-	-	-	
12/2004	2.5063	-	-	-	-	-	
12/2005	2.3054	-	-	-	-	-	
1/1/2008	-	-	-	-	-	-	التحول من الدولار الى اليورو كعملة احتياط رسمية بسبب الحصار الاقتصادي الأمريكي على السودان.

22/11/2010	2.7720	-	2.9200	0.3425	-	-	تطبيق سياسة حافز الصادر بنسبة 16.29 % من السعر الرسمي.
21/4/2011	2.8960	-	3.3300	0.3003	-	-	تثبيت سعر صرف الدولار امام الجنيه وتقليل نسبة الحافز الى 4 % .
25/6/2012	5.2564	-	5.7800	0.1730	-	-	تخفيض الجنيه السوداني امام الدولار الأمريكي بنسبة 91 % من سعره ليصل حدود 5 جنيه وخفض الفجوة بين السعرين الموازي والمنظم، وتطبيق نظام آلية سعر الصرف. كما أوقف بنك السودان المركزي ضخ النقد الأجنبي للمصارف.
24/9/2013	6.5180	-	8.1000	0.1235	-	-	رفع الدعم عن المحروقات ضمن اطار حزمة اصلاح اقتصادي وتخفيض قيمة الجنيه امام الدولار الأمريكي من 4.4 جنيه الى 5.7 جنيه مع الإبقاء على سعر استيراد القمح ودقيق القمح في 2.9 جنيه للدولار.
1/11/2016	15.8000	0.0633	15.8000	0.0633	-	-	تطبيق سياسة الحافز لجذب موارد تحويلات المغتربين والمصدرين بنسبة 131 % من السعر الرسمي وإلغاء الفجوة بين السعرين.

ثانياً : سياسة سعر الصرف وأثرها على تجارة السودان الخارجية :

بالنظر الى الجدول رقم (1) يلاحظ ان سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني ظل ثابتا خلال الفترة (1957 - 1971) وذلك لاعتماد الدولة على نظام سعر الصرف الثابت خلال تلك الفترة ' إذ ان الجنيه السوداني كان مربوطا بالجنيه الإسترليني.

في عام 1971 تم ربط الجنيه السوداني بالدولار الأمريكي حيث . تم تخفيض الدولار بواسطة الحكومة الامريكية مما أدى لتخفيض قيمة الجنيه السوداني بحوالي 10% وهو تخفيض غير معلن. واستمر العمل بسعر الصرف الجديد حتى عام 1978.

في عام 1979 تم تخفيض السعر الموازي من 40 قرشا الى 50 قرشا للدولار، كما تم تخفيض السعر الرسمي للدولار خلال الفترة (1979-1984)م بنسبة 77% . كذلك تم تخفيض السعر الرسمي في عام 1985 م بنسبة 48% وتخفيض آخر في عام 1987م بنسبة 45% . وفي عام 1988م تم تخفيض السعر الحر بنسبة 62% واستمر هذا التخفيض الى ان تم تحرير سعر الصرف في 1992م. ومن ثم توالى تخفيض سعر الصرف من حوالي 0.8 جنيه للدولار في عام 1990 م حتى وصل الى 15.8 جنيه للدولار في عام 2016م.

جدول رقم (2)

الصادرات والواردات خلال الفترة (1960 – 2015)[2]

مليون دولار

Year	الصادرات (FOB)	الواردات (CIF)	الميزان التجاري
1960	256.0	247.6	8.4
1961	245.2	311.2	(66.0)
1962	318.8	346.4	(27.6)
1963	342.0	390.8	(8.84)
1964	280.8	350.8	(70.0)
1965	290.8	296.4	(5.6)
1966	296.0	328.8	(32.8)
1967	310.8	153.2	157.6
1968	334.8	385.2	(50.4)
1969	369.6	359.2	10.4
1970	407.2	418.4	(11.2)
1971	443.2	458.0	(14.8)
1972	464.8	488.8	(24.0)
1973	525.7	434.0	91.7
1974	463.3	690.0	(226.7)
1975	487.7	948.0	(460.3)
1976	697.7	1,131.3	(433.6)
1977	767.7	819.7	(52.0)
1978	720.0	932.7	(212.7)
1979	762.0	1,596.7	(834.7)
1980	694.6	1,419.6	(725.0)
1981	488.1	1,111.8	(623.7)
1982	294.7	596.9	(302.2)
1983	514.2	772.8	(258.5)
1984	269.9	4,021.0	(3,751.1)
1985	409.5	728.8	(319.4)
1986	326.8	683.6	(356.9)
1987	168.0	510.4	(342.3)
1988	427.0	1,019.4	(592.4)
1989	553.8	1,402.3	(848.5)
1990	831.0	1,374.0	(543.0)
1991	2,033.0	5,935.0	(3,902.0)
1992	2,404.4	6,181.5	(3,777.1)
1993	1,931.9	4,374.5	(2,442.6)
1994	884.0	2,738.8	(1,854.8)
1995	511.8	1,184.5	(672.7)
1996	620.3	1,504.4	(884.1)

(2) الفترة من 1960–1989م كانت الصادرات والواردات تقيم بالجنيه السوداني وقد تم تعديلها بالدولار حسب سعر الصرف في كل عام. اعتبارا من 1990 م تم تقييم ميزان المدفوعات والميزان التجاري بالدولار الأمريكي.

Year	الصادرات (FOB)	الواردات (CIF)	الميزان التجاري
1997	594.1	1,579.7	(985.6)
1998	595.7	1,924.6	(1,328.9)
1999	780.1	1,414.9	(634.9)
2000	1,806.7	1,552.7	254.0
2001	1,694.2	2,301.0	(606.8)
2002	2,009.1	2,446.4	(437.3)
2003	2,542.2	2,881.9	(339.7)
2004	3,776.9	4,075.2	(298.4)
2005	4,824.3	6,756.8	(1,932.5)
2006	5,656.6	8,073.5	(2,416.9)
2007	8,879.3	8,775.5	103.8
2008	11,670.5	9,351.5	2,319.0
2009	8,257.1	9,690.9	(1,433.8)
2010	11,404.3	10,044.8	1,359.5
2011	10,193.4	9,236.0	957.4
2012	4,066.5	9,230.3	(5,163.8)
2013	7,086.2	9,918.1	(2,831.8)
2014	4,453.7	9,211.3	(4,757.6)
2015	3,169.0	9,509.1	(6,340.1)

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركـــزي للفترة (1960 – 2015) م.

رسم بياني رقم (1)

الصادرات والواردات السودانية خلال الفترة 1960 – 2015

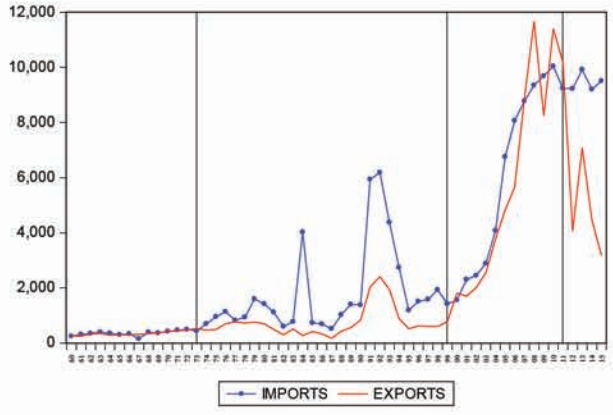

بالنظر للاتجاه العام للرسم البياني رقم (1) أعلاه يلاحظ ان الميزان التجاري مر بأربعة مراحل تتفاوت بين الاستقرار التام في الفترة (1960 – 1972) والعجز الحاد في الفترة (1973–1998). ثم استقرار وفائض خلال الفترة (1999–2010). واخيراً عجز حاد جدا ومستمر في الفترة من (2011 – 2015).

بالنظر لتطورات الصادرات والواردات خلال الفترة (1960 – 1972). نلاحظ ان تلك الفترة اتسمت بالاستقرار والتوازن في الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف ماعدا العام 1967 . حيث كان هنالك انخفاض كبير في الواردات. كما شهد العام 1971 تخفيض في سعر الصرف نتيجة للأحداث العالمية ومنها فك ارتباط الدولار بالذهب. في عام 1971 تم استحداث السعر الموازي بجانب السعر الرسمي للدولار الذي تم تخفيضه من 40 الى 50 قرشاً للدولار.

خلال الفترة (1973–1999) ارتفع عجز الميزان التجاري بسبب ارتفاع الواردات في كل من الأعوام 1976 و 1979 و 1984 و 1992 و 1993 و 1998. وفي عام 1976 ارتفعت الواردات من 948 مليون دولار الى 1.131 مليون دولار وارتفعت الصادرات من 487 مليون دولار الى 697 مليون دولار مما قلل عجز الميزان التجاري من 460 مليون دولار الى 433 مليون دولار. ولم يحدث أي تعديل لسعر الصرف في تلك الفترة.

شهد العام 1979 زيادة كبير في الواردات من 932 مليون دولار الى 1.596 مليون دولار وارتفعت الصادرات بشكل

طفيف من 720 مليون دولار الى 762 مليون دولار وهذا أدى لزيادة عجز الميزان التجاري من 212 مليون دولار الى 1.131 مليون دولار. اما بالنسبة لسعر الصرف في عام 1979 . فقد خفضت قيمة الجنيه السوداني واضيفت ضريبة تحويل وحافز قدرها 25% ثم ازيلت الضريبة لاحقاً واضيفت في نفس السنة وتم استحداث سعر موازي ليتم به الاستيراد لكل السلع ماعدا 19 سلعة بالسعر الرسمي.في عام 1984 انخفضت الصادرات من 514 مليون دولار الى 269 مليون دولار بينما زادت الواردات من 772 مليون دولار الى 4.021 مليون دولار وهذا أدى لاتساع عجز الميزان التجاري من 258 مليون دولار الى 3.751 مليون دولار. تم تخفيض سعر الصرف الرسمي في الأعوام 1981 حتى 1988 عدة مرات في كل عام.

في العام 1991م زادت الصادرات من 831 مليون دولار الى 2.033 مليون دولار وفي نفس العام ارتفعت الواردات من 1.374 مليون دولار الى 5.935 مليون دولار. مما أدى لزيادة كبيرة في عجز الميزان التجاري من 831 مليون دولار الى 3.902 مليون دولار. في عام 1998 ارتفعت ارتفاعا طفيفا الصادرات من 594 مليون دولار الى 595 مليون دولار. وارتفعت الواردات من 1.579 مليون دولار الى 1.924 مليون دولار. مما أدى لزيادة عجز الميزان التجاري من 985 مليون دولار الى 1.328 مليون دولار. في الفترة (1991 – 1994) تم تخفيض سعر الصرف أربعة مرات سنوياً.

شهدت الفترة (1999 – 2010) طفرة نفطية هائلة أدت لإصلاح عجز الميزان التجاري وتحسين سعر الصرف. حيث شهد العام 2007 فائض كبير في الميزان التجاري بسبب زيادة الصادرات من 8.879 مليون دولار الى 11.670 مليون دولار. حيث تحول عجز الميزان التجاري من 2.416 مليون دولار الى فائض قدره 103 مليون دولار. بالرغم من ارتفاع الواردات من 8.775 مليون دولار الى 9.351 مليون دولار. ويعود تحسن الأداء في الصادرات الى ارتفاع أسعار البترول العالمية في تلك الفترة. اما العام 2009 فقد شهد عودة عجز الميزان التجاري من فائض قدرة 2.319 مليون دولار الى عجز بمبلغ 1.433 مليون دولار وذلك بسبب انخفاض الصادرات من 11.670 مليون دولار الى 8.351 مليون دولار والسبب الأساسي هو تراجع أسعار النفط عالميا بعد الازمة المالية العالمية في منتصف عام 2008. كما زادت الواردات من 9.257 مليون دولار الى 9.690 مليون دولار. وقد قام بنك السودان بإصدار سياسات جديدة فيما يتعلق بصادر الذهب بعد ان ظهرت كميات تجارية من التعدين التقليدي للذهب حيث صدر منشور باعتماد الدفع المقدم بتحويل من الخارج كوسيلة الدفع الوحيدة المعتمدة لتصدير الذهب.

في عام 2010 تحسن عجز الميزان التجاري من عجز قدره 3.314 مليون دولار الى فائض قدره 1.359 مليون دولار . وذلك بسبب ارتفاع الصادرات من 8.257 مليون دولار الى 11.404 مليون دولار بينما ارتفعت الواردات من 9.690 مليون دولار الى 10.044 مليون دولار . ومن خصائص فترة الطفرة النفطية تحسين سعر الصرف تدريجيا من 258 جنيه سوداني للدولار الأمريكي في عام 1999م الى 2.05 جنيه سوداني للدولار الأمريكي في 2007م. عقب الازمة المالية العالمية في عام 2008 م وما احدثته من انخفاض أسعار النفط عالميا ومن ثم انخفاض قيمة الصادرات البترولية السودانية تم تخفيض سعر الصرف بنسبة 15 % في نوفمبر 2010 م عن طريق تطبيق سياسة حافز الصادر.

شهدت الفترة (2011 – 2015)م تدهور كبير في الميزان التجاري وذلك بعد انفصال جنوب السودان وخروج النفط من هيكل الصادرات السودانية حيث انخفضت الصادرات في العام 2012 من 10.193 مليون دولار الى 4.066 مليون دولار . وانخفضت الواردات انخفاضا طفيفاً من 9.236 مليون دولار الى 9.230 مليون دولار . بينما زاد عجز الميزان التجاري من فائض قدره 957 مليون دولار الى عجز قدره 5.163 مليون دولار . واستمر العجز حتى بلغ 6.340 مليون دولار في 2015. وتمت خلال هذه المدة تخفيضات عدة في سعر الصرف بدأت من يونيو 2012 بتخفيض بنسبة 91% ثم في سبتمبر 2013 بنسبة 30% الى ان تم تطبيق سياسة الحافز مرة أخرى في اول نوفمبر 2016 . وذلك بغرض تحجيم الفجوة بين السعر الرسمي والموازي والتي بلغت حوالي 131% من السعر الرسمي. اما فيما يتعلق بجانب سياسات النقد الأجنبي . فقد تم حظر تصدير السلع الزراعية الرئيسية كالسمسم والصمغ والقطن والذُرة والكركدي وصادر الثروة الحيوانية كالابل والابقار والضأن والماعز والجلود واللحوم. تم حظر تصديرها بواسطة البيع تحت التصريف وذلك في عام 2011. وتم تعديل السياسة في عام 2014 لصادر المواشي حيث تقرر تصديرها بطريقة الدفع المقدم او الاعتماد المستندي فقط. كما تم السماح للمصدرين ببيع حصائل الصادر للمستوردين وذلك بغرض تحقيق السعر المجزي للمصدرين. اما في نوفمبر 2016 فقد تقرر بيع حصائل الصادر للبنوك التجارية بسعر شرائها زائدا نسبة حافز الصادر.

ثالثاً: تكلفة تصدير بعض المنتجات السودانية في 30 يونيو 2011 :

فيما يلي بنود تكلفة بعض الصادرات السودانية.

جدول رقم (3)

تكلفة تصدير الضأن الحي 30 يونيو 2011

البيـــــــــان	جنيـــــه
تكلفة شراء الراس الواحد	400
رسوم ورق الشراء بالمحليات	2.8
دعم منظمة الشهيد	0.3
دعم الجهاد	0.2
دعم اتحاد الرعاة	0.2
دعم التعليم	0.5
عمولة شراء	3
رسوم الخدمات البيطرية	1
رسوم ضريبية	2.25
رسوم تحقين وكرنتينة	4.78
رسوم فحص المعمل للبروسيلا	0.5
مقدم زكاة الخوي	0.75
تامين الثروة الحيوانية	3
عتالة رفوع	0.25
مصروفات + شراب + ادوية (فترة التجميع لاسبوع)	2.7
الترحيل من الخوي او امدرمان (12 الف8 الف) متوسط	7
ضريبة القيمة المضافة	1.5
رسوم جمارك ومواصفات	0.2
رسوم موانى بالبحر الأحمر	1.5
رسوم الولاية بالبحر الأحمر	1
رسوم تفتيش وخدمات بالبحر الأحمر	0.5
رسوم تخليص للراس الواحد	0.25
رسوم كلات البواخر	0.25
ترحيل من محجر سواكن الى ميناء عثمان دقنة	2
عتالة رفوع ونزول	1
شحن البواخر للرعاة + مصروفات وترحيل	0.6
مصروفات عمال وشراب واعلاف بالمحاجر 10 يوم 1× جنيه	0.1
تسهيلات تخليص وشحن	0.2
اجمالي كلي تكلفة الراس FOB	448.23
سعر البيع فوب بورتسودان (155 دولار × 2.891)	448.1
العائد على الراس الواحد	0.12
نسبة العائد على الراس الواحد	0.00

جدول رقم (4)

اللحوم الحمراء-الضأن 30 يونيو 2011

البيان	جنيه
تكلفة شراء الطن الواحد (290 للراس الواحد×100 راس)	29000
رسوم سلخانة (4.5 للراس الواحد× 100 راس)	450
شاش وديباجة	100
رسوم تخليص	100
ثلج وثلاجة	200
رسوم داخلية	150
التكلفة الاجمالية	30000
ناقصا عائد بيع المخلفات	2000
التكلفة الكلية	28000
سعر بيع الطن الواحد (7300 دولار ×2.891)	21104.3
العائد على الطن الواحد	%-(6895.7)
نسبة العائد على الطن الواحد	%-(42.63)

جدول رقم (5)

اللحوم الحمراء- بقر 30 يونيو 2011

البيـــــــــان	جنيه
تكلفة شراء الطن الواحد (3300 للراس الواحد ×4 راس)	13200
رسوم سلخانة وكافة الرسوم (35 للراس الواحد × 4 راس)	140
التكلفة الاجمالية	13340
ناقصاً عائد بيع المخلفات	400
التكلفة الكلية	12940
سعر بيع الطن الواحد (5000 دولار ×2.891)	14455
العائد على الطن الواحد	1515
نسبة العائد على الطن الواحد	%11.71

جدول رقم (6)

السمسم 30 يونيو 2011

قيمة واحد قنطار سمسم (3561.6=22.26×60)	جنيه
رسوم محلية وأسواق	1.2
ضبط الجودة	0.7
الخيش	1.05
عتالات ووزن	0.4
عمولة شراء	1
مراقبة وتفتيش ووزن	0
تخليص	0.15
ترحيل داخلي + عتالات	0.25
تكلفة القنطار – القضارف	0.6
تكلفة الطن – القضارف ناتورال	165.35
طباعة على الجوالات	3681
اشراف على الغربالة	0.8
رسوم غربلة	2
مواصفات + ضبط جودة	37.1
خيش بلاستيك	3
رسوم شهادة صحة	12
فاقد غربلة 6%	2
ترحيل القضارف بورتسودان	225
قيمة مضافة للترحيل	40
دمغة صادر	6
التخزين بورتسودان ٣ شهور	11
جمارك + تخليص	4.5
تستيف بالباخرة	35
غير منظورة	12
جملة التكلفة	4041.5
سعر بيع الطن الواحد (١٣٦٥ دولار × ٢,٨٩١)	3946.22
العائد على الطن الواحد	(95.28)
نسبة العائد على الطن الواحد	(2.36%)

بالنظر للجداول رقم (3 و 4 و 5 و 6) يتضح ان التكلفة الاجمالية لصادر الضأن واللحوم والسمسم تفوق او تقل في بعض المرات عن العائد المتوقع من عمليات تصدير تلك المنتجات نظرا للمضاربة الداخلية في أسعار تلك المنتجات وما يترافق معها من ارتفاع أسعارها حتى عن أسعارها العالمية في الكثير من الأحيان مما يقلل من فرص منافستها في الأسواق الخارجية. وحتى يتمكن المصدرين من تحقيق أرباح بالعملة المحلية من تصدير تلك المنتجات يلجأون للمراهنة والضغط على سعر الصرف لإحداث مزيد من التدهور فيه بغية تحقيق أرباح بالعملة المحلية مما يؤثر سلبا على سعر الصرف وعلى التضخم وبالتالي ارتفاع الأسعار. كما ان بعض المصدرين يلجأون الى تهريب صادراتهم وبيعها بالسوق الموازي او وضع أسعار للصادرات اقل من قيمتها الحقيقية(Under Invoicing) لبيع جزء من الحصيلة في السوق الموازي لتعظيم أرباحهم.

رابعاً: التحديات الأخرى التي تواجه الصادرات السودانية:

1. العقوبات الاقتصادية الامريكية على السودان وصعوبة التحويلات بالنقد الأجنبي مما أدى لصعوبة استرداد حصائل الصادر، وزيادة تكلفة حصائل الصادر.
2. المخاطر المرتبطة بقطاع الصادر والتي تشمل المخاطر السوقية ومخاطر سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم وتكلفة الإنتاج مما انعكس سلباً على صعوبة تمويل الصادر وارتفاع تكلفته والتأثير سلبياً على تنافسيته في الأسواق الخارجية.
3. ضعف وربما غياب الإنتاج بغرض الصادر، فالإنتاج الحالي في معظمه بغرض الاستهلاك المحلي ومن ثم تصدير فائض الإنتاج إن وجد.
4. محدودية طرق الدفع لصادر الثروة الحيوانية ليكون بطريقة الدفع المقدم فقط.
5. ضعف ومحدودية ثقافة التامين على الصادر لدى الأوساط المتعاملة في قطاع الصادر.
6. غياب الاستراتيجية الواضحة الملامح والمعالم

لتوجيه نشاط الصادر ومعالجة مشاكله، أي الرؤية المستندة على التشخيص والدراسات الاستدلالية.

7. عدم فاعلية المجلس الأعلى للصادر في القيام بدوره التنسيقي بين مختلف مكونات قطاع الصادر بما في ذلك المصارف وهيئة الموانئ واليات وكيانات التسعيرة، جهات وضع السياسة الكلية (مالية، نقدية، تجارية وسياسة استثمار) المواصفات والمقاييس، أنظمة وتدابير منع التهريب، شعب المصدرين، الضرائب، الجمارك، الأمانات الوطنية ذات العملية التحريرية والتسهيلية للتجارة. توصية بتفعيل دور المجلس الأعلى للصادرات.

خامساً : النتائج

1 – ان سعر الصرف يعتبر نتيجة لتفاعلات وتقاطعات السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في الدولة، بالإضافة لتأثير العوامل الإقليمية والدولية، أي ان سعر الصرف هو نتاج لعوامل وأسباب داخلية وخارجية. كما ان بعض الاقتصاديين يعتبرونه عرض لأمراض داخلية متعلقة بالاقتصاد الوطني والاقتصاديات الإقليمية والدولية، فلابد للدولة من تشخيص تلك الإشكالات الداخلية تشخيصاً صحيحا ومن ثم وضع وتطبيق المعالجات الناجحة لمعالجة لتلك الإشكالات. ان بعض الاقتصاديين بالسودان ينادون بتحرير سعر الصرف الرسمي وجعله مساوي لسعر الصرف بالسوق الموازي بهدف توحيد السعر ومن ثم يكون مجزيا للمصدرين والمغتربين وبقية البائعين الآخرين للنقد الأجنبي. هذا المنطق غير سليم لان سعر الصرف نتيجة لأسباب عديدة ذكرت أعلاه فلابد من ان توجه المعالجات للأسباب وليست للنتيجة.

2 – ان سعر الصرف هو محدد ومؤشر أساسي على اداء كافة القطاعات الاقتصادية ومن بينها بالطبع قطاع الصادر، عليه لا يمكن تحديد سعر صرف خاص باي من تلك القطاعات بما فيها قطاع الصادر بل يجب التحوط له كأحد المخاطر التي تواجه المستثمرين ورجال الاعمال العاملين في قطاع الصادر، وان لا يجب المراهنة عليه او الضغط بهدف احداث مزيد من التدهور في سعر صرف الجنيه السوداني بغرض الحصول على مقابل بالعملة المحلية يفوت تكلفة السلعة او المنتج موضوع الصادر.

3 – درجت بعض الجهات العاملة في مجال الصادر على المزاودة في الأسعار المحلية للمنتجات والسلع المعدة للصادر وهذا من شانه رفع أسعار تلك السلع والمنتجات مما يقلل من تنافسيتها في الأسواق الخارجية.

4 – ارتفاع تكلفة الصادرات السودانية مما أدى لضعف منافستها في الأسواق الخارجية.

5 – التخفيض المستمر في سعر الصرف لم يكن فعالا لحفز الصادرات السودانية نظرا لعدم مرونتها كما ان عوامل أخرى تحدد بدرجة كبيرة قيمة وحجم الصادرات.

6 سياسة تخفيض سعر الصرف لم تؤدي في معظم الأحيان الى التقليل من الواردات، لذا فان اثر التخفيض يكون سالبا على الميزان التجاري، وكلما تم تخفيض جديد في قيمة العملة كلما زاد عجز الميزان وبالتالي فان تخفيض سعر الصرف يكون غير فعال وغير ذي جدوى لحفز الصادرات.

7 – ان سياسة تخفيض سعر الصرف ومنذ بدء العمل بها في عام 1979 لم تؤد لتحسين موقف الميزان التجاري وبالتالي كان أثرها سالبا على تحسين موقف ميزان المدفوعات خلال الفترة قيد الدراسة.

8 – أما فيما يتعلق بحساب الخدمات فان السياسات السابقة أولت جل اهتمامها بالتجارة المنظورة (الصادرات والواردات) على حساب التجارة غير المنظورة من نقل وسياحة وتأمين وخدمات موانئ وتحويلات المغتربين والتي يمكن ان يكون لها الأثر الكبير في تغطية العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات. كما ان فشل السياسات في تضييق الفجوة بين السعر الرسمي للدولار والسعر الموازي أدت لعزوف المغتربين عن تحويل مدخراتهم لداخل البلاد.

9 – ان سياسة سعر الصرف ظلت هاجسا يؤرق مضاجع الساسة والاقتصاديين منذ نيل البلاد لاستقلالها ولا زالت المعالجات الوقتية لسعر الصرف تراوح مكانها حيث لم تؤدي لأي تحسين يذكر، ولا يقف أثر تراجع سعر الصرف على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وانما يتعداه الى التأثير السالب على الموازنة العامة للدولة وارتفاع أسعار السلع والخدمات ومعدلات التضخم وأخيرا التنمية الاقتصادية بالبلاد.

سادسا : التوصيات

فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية:

1 – احكام التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وبقية وزارات ووحدات القطاع الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم استقرار الأسعار ومرونة سعر الصرف وخفض معدلات التضخم ومن ثم المستوى العام للأسعار.

– فيما يتعلق بالمشاكل الهيكلية التي تواجه قطاع الصادر:

1. زيادة الإنتاج والإنتاجية من اجل الصادر حتى يكون قطاع الصادر الرافعة الأساسية لتحقيق التنمية والنمو المستدام.

2. تشجيع الصادر من خلال تشخيص وحل جميع المشاكل الهيكلية التي تواجه قطاع الصادر، وتوفير التمويل المطلوب وفي الوقت المحدد وإلغاء كافة الرسوم المفروضة على الصادر حتى تزيد تنافسية الصادرات في الأسواق الخارجية.

3. توسيع طرق الدفع لتشمل الدفع ضد المستندات وخطابات الاعتماد والتسهيلات في الدفع، وعدم اقتصارها على الدفع المقدم فقط.

4. النظر في تحديد جهة إشرافيه واحدة (Supervisory Body) على الصادر حيث هنالك تقاطعات كثيرة من الجهات المعنية بالصادر من وزارة المالية، وزارة التجارة وبنك السودان المركزي ووزارة الزراعة ...الخ.

5. تفعيل لوائح وقوانين الأسواق الداخلية بالولايات (مناطق الإنتاج) لمنع المضاربات والبيع لأغراض محددة وربط الشراء بعمليات التحقين والتطعيم.

6. توفير وسائل نقل بري وتنشيط دور السكة حديد بالتنسيق مع غرفة النقل البري ووزارة النقل وإدارة السكة حديد.

7. توفير بواخر للنقل البحري بالتنسيق مع وكلاء البواخر والخطوط البحرية.

8. الالتزام بالموجهات الموضوعة للمحافظ التمويلية الموجهة للصادر بالشراء في الحدود القصوى.

9. تخفيض تكلفة التامين لمرحلة ما قبل الشحن.

التنمية الريفية في الدول النامية

دراسة حالة السودان

د. مهدي عثمان الركابي

باحث إقتصادي وأستاذ جامعي متعاون

مقدمة :

تنشد الدول النامية ومنها السودان ومنذ إستقلالها وحتى الآن تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية . وفي سبيل ذلك حاولت هذه الدول إستغلال كافة الفرص والموارد والوسائل. وبالرغم من ذلك لم تصل الى أهدافها التنموية المنشودة .

وتعتبر عملية تحقيق التنمية الإقتصادية من القضايا المعقدة عملياً ونظرياً . وذلك لاختلاف وتباين نظريات التنمية وعدم وجود تحديد دقيق للنظرية الملائمة للدول النامية .

وترى بعض الأدبيات الإقتصادية أن الدول المتقدمة قد حققت جانب كبير من التنمية الاقتصادية. كما أكملت بناء جهازها الإنتاجي لذلك فإن تحدياتها الإقتصادية تختلف عن تلك التي تواجه الدول النامية والذي يعتبر فيها إكمال مراحل التنمية الإقتصادية وبناء الجهاز الإنتاجي هدف رئيسي . ويؤكد ذلك أن معظم الدول النامية لم تستغل بعد كل مواردها الطبيعية حتى تدخل في الدورة الإقتصادية بصورة فعالة.

ويعتبر القطاع الأولي في معظم الدول النامية القطاع المسيطر على الإقتصاد الكلي لذلك جاءت هذه الورقة لتسليط الضوء على مفهوم التنمية الريفية بصورة عامة والتنمية الريفية في السودان بصورة خاصة كمدخل مهم لدراسة عملية تحقيق التنمية الإقتصادية . كما تأتي هذه الورقة كمحاولة مهمة لزيادة معدل النمو الإقتصادي في السودان من خلال مدخل التنمية الريفية .

أولاً : الاطـــار النظـــري :

أ) **تعريف التنمية :**

التنمية هي أحداث تغييرات جذرية في كافة الهياكل التي يتكون منها المجتمع بشرط أن يكون ذلك التحول البياني مصحوباً بتوزيع أفضل للدخل فئوياً وإقليمياً وأن يتمخض عن ذلك نمو في متوسط الدخل وأن يكون بصورة حقيقية وسريعة وتراكمية ومستمرة

ب) **النمو الإقتصادي**

ونقصد به إحداث أو تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي و متوسط دخل الفرد بشرط أن تكون هذه الزيادة مستمرة وحقيقية وسريعة وتراكمية .

ويقسم الإقتصاديون الدول إلي دول متقدمة ونامية وتتميز الأخيرة بمستوي منخفض من الدخل للسكان وبالتالي مستوي متدني من المعيشة. وتتميز الدول النامية بجوانب إقتصادية وأخري غير إقتصادية يمكن أن نشير إليها على النحو التالي:

1) **الجوانب الاقتصادية :**

ونذكر منها الآتي:

- ضعف متوسطات الدخول
- تشوه البنيات الاقتصادية وهيمنة القطاع الأولي .
- مشكلة الإدخار والإستثمار والحلقات المفرغة
- مشكلة الإزدواجية والبطالة المقنعة .

2) **الجوانب غير الإقتصادية :**

وتتمثل في الآتي :

- الابعاد الاجتماعية (العادات والتقاليد المعوقة للتنمية) .
- الاختلال في التركيبة الإجتماعية (تخلف نظم التعليم - مشكلات متعلقة بالصحة والغذاء) .
- الابعاد الديموغرافية (خفة أو كثافة السكان)
- الابعاد التنظيمية والإدارية والتشريعية (ضعف الهياكل التنظيمية والإدارية وعدم الإستقرار السياسي).

ج) التنمية الريفية :

تأتي عملية تحقيق التنمية الريفية كمدخل مهم لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والمتكاملة للدول النامية ومنها السودان ويرجع ذلك لعدة أسباب منها الآتي :

- معظم الدول النامية تتميز بالإنتاج الأولى والذي يكون معظمه في الريف .
- توفر الموارد الطبيعية بدرجة كبيرة في الريف.
- يستوعب الريف جانب مقدر من العمالة .

وأصبح هناك إهتماماً بالتنمية الريفية نظراً لكونها تهدف الى تطوير الريف وسكانه . وقد أصبحت جزء لا يتجزأ من خطط التنمية الشاملة للدول النامية،خاصة وأن نسبة مقدرة من السكان في هذه الدول يتواجدون في الريف.

ويمكن تسليط الضوء علي تعريف التنمية الريفية وأهميتها وأهدافها على النحو التالي :

تعريف التنمية الريفية :

هناك عدة تعريفات للتنمية الريفية منها:

هي مجموعة من الجهود الرامية الى تحقيق رفاه المجتمع الريفي عن طرق تنفيذ المشاريع التي تكمل بعضها البعض تحت فعالية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الإستثمارات المدعومة بتنفيذ مشروعات البنى التحتية وأخرى تهدف الى تحسين ظروف معيشة أهل الريف.

أهمية التنمية الريفية :

تأتي أهمية التنمية الريفية للاسباب الآتية :

1. إرتفاع نسبة سكان الريف .
2. قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على مقابلة الإحتياجات المحلية .
3. إنخفاض العائد من القطاع الاولى .
4. إنخفاض مستوى المعيشة في الريف .
5. إستمرار الهجرة من الريف الى المدن .

أهداف التنمية الريفية :

تهدف التنمية الريفية للآتي :

1. مكافحة الهجرة .
2. التوزيع العادل للثروة.
3. تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية .
4. زيادة الإنتاج والإنتاجية بالريف .
5. تحسين مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد في الريف .
6. تطوير البنيات الاساسية في الريف .
7. زيادة الطاقات الإنتاجية ورفع القدرات البشرية

ثانياً : تجارب بعض الدول

لم تقتصر التنمية الريفية علي الدول النامية فقط، فمعظم الدول العظمي والمتوسطة الدخل نهضت من خلال الإهتمام بالريف مثل كندا وأستراليا وإيطاليا.وبالرغم من أن هناك العديد من التجارب الناجحة في الدول النامية إلا أن التجربة الهندية تعتبر من التجارب المهمة التي يمكن أن يهتدي بها خاصة وأن الهند يتشابه إقتصادها مع العديد من الإقتصاديات النامية .وعندما أستقلت الهند واجهتها أهم مشكلتين هما:

الفقر وإرتفاع عدد السكان(خاصة في الريف) . ونجحت الهند في تنمية القطاعات المختلفة وتنويع المنتجات من خلال التركيز علي المشاريع الصغيرة كثيفة العمالة وقليلة الكثافة الرأسمالية.

وكان نتاج ذلك إستفادة حوالي (17) مليون نسمة في الريف والحضر وينتجون حوالي(107) مليار دولار بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي الهندي وذلك حتي عام 2006م.

وتمثل دور الحكومة في هذه التجربة في الآتي:

1. توفير الحماية لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. توفير التمويل وخاصة التمويل الأصغر والذي تميز بإنخفاض معدل الفائدة وكذلك تميز بأنه متاح للمزارعين الصغار والحرفيين وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة الأخري.
3. توفير التدريب والتكنولوجيا والتسويق.
4. توفير البنيات الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الريف والحضر.
5. إنشاء صندوق لتطوير تكنولوجيا الإنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
6. إيجاد التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولم تقتصر التجربة الهندية فقط علي الإهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بل قامت إيضاً بالتوغل في الريف بإنشاء ما يسمي بالمدن الذكية بالولايات والمحليات بهدف دفع النمو الحضري من خلال تعديل البنية التحتية وذلك بغرض النمو الإقتصادي وتحسين جودة المعيشة للناس. وإستخدمت في هذه التجربة مجموعة من الوسائل أهمها تسخير التكنولوجيا. مع الإشارة إلي أن هذه التجربة طبقت في كل ولايات الهند.

ثالثاً : الريف السوداني

ملامح عامة

يعتبر السودان من الدول ذات الوفرة في الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ويوجد معظمها في الريف. ويمكن أن نفصل ذلك على النحو التالي:

(1) المناخ

يتميز السودان بتعدد مناخاته وتدرجها من أقصى الشمال إلى جنوبه، مما يتيح معه أنماطاً متعددةً من المناخ المواتي للأنشطة البشرية المتعددة كالزراعة مثلاً. ففي شمال السودان يسود المناخ الصحراوي الحار، بينما المناخ شبه الصحراوي تتميز به مناطق شمال أواسط السودان. وفي منطقة جبل مرة بدارفور يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط (حار وجاف صيفاً، دافئ ومطر شتاءً). أما مناخ السافنا الفقيرة فيسود مناطق جنوب الأواسط . بينما تتمتع التخوم الجنوبية من السودان بمناخ السافنا الغنية.

وعموماً يمكن أن نقول بأن المناخ المداري هو السائد في السودان ويتميز بارتفاع درجات الحرارة في معظم أيام السنة ويتدرج هذا المناخ بين الجفاف والرطوبة حسب الإقليم المداري.

(2) الموارد المائية

يتمتع السودان بـ 18.5 مليار متر مكعب من مياه النيل ، 1.25 مليار مترمكعب/سنة من الأمطار تغذي الأودية والخيران الموسمية التي تساهم بدورها في إيرادات مياه النيل. بجانب ما يزيد عن ثلاثة آلاف حفير.

كذلك توجد مصادر جوفية متجددة تقدر بنحو 9 مليار متر مكعب. كما توجد مصادر جوفية غير متجددة ومصادر غير تقليدية كمياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالجة وحصاد المياه .

(3) الأراضـــــــي

لا زال السودان يحتفظ بموقعة بين الدول المتميزة بالمساحات الكبيرة علي مستوي العالم بالرغم من إنفصال الجنوب . وأغلب مساحة السودان عبارة عن أرض منخفضة يتراوح إرتفاعها بين 500 إلي 1500 متر وهذه الأراضي تخفها عدد من المرتفعات مثل مرتفعات البحر الأحمر ومرتفعات دارفور ومرتفعات جبال النوبة وتلال الأنقسنا والتلال الصخرية قليلة الإرتفاع في سهول البطانة والجزيرة.

وتتكون سهول السودان من أنواع مختلفة من التربة يمكن تفصيلها على النحو التالي:

أ. التربة الرملية في إقليم الصحراء وشبه الصحراء في شمال وغرب السودان.

ب. التربة الطينية في أواسط وشرق السودان.

ج. مجموعة التربات السلتية على ضفاف الأنهار.

د. التربة البركانية الخصبة في جبل مرة.

وتعتبر الأراضي الزراعية من أهم الموارد الطبيعية في السودان حيث تبلغ المساحات الصالحة للزراعة حوالي 200 مليون فدان.

وتطورت المساحات المزروعة خلال الفترة (2011م – 2015 م) . حيث وصلت إلي مليون فدان في موسم 2014م 2015م بنسبة 27 % من جملة المساحات الصالحة للزراعة لنفس الفترة .

(4) مـــــوارد أخري

يحتضن الريف السوداني موارد أخري نذكر منها الآتي:

- منتجات القطاع الزراعي
- الثروة الحيوانية
- المعادن
- البترول

مؤشرات ذات صلة بالريف السوداني

يشكل الريف في السودان بُعد عميق للاقتصاد، حيث يلاحظ أن معظم الإنتاج الأولي في السودان يتم في الريف . ويلعب الريف السوداني دوراً مهماً في التنمية الإقتصادية حيث يعتبر المحرك الأساسي لمعظم الانشطة الإقتصادية . ويظهر ذلك بوضوح من خلال مساهمة منتجاته بصورة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلي حصته الكبيرة في التجارة الداخلية والصادرات ودوره في تحقيق الأمن الغذائي. ويلعب الريف السوداني دوراً مقدراً في التأثير علي أداء الموازنات العامة وغيرها من مؤشرات الاقتصاد الكلي كالتضخم والبطالة .

ويمكن الوقوف على ملامح الريف السوداني من خلال بعض المؤشرات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الدخل :

هناك تحسن كبير في الناتج المحلي بالأسعار الجارية في السودان، حيث إزداد من 13.379 مليون دولار في عام 2000م إلي 78.917 مليون دولار في عام 2014م.

وبالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر إقتصادي مهم إلا إنه لا يعكس التفاوت في الدخول كما لا يعكس توزيع الدخل بين الريف والحضر. وبالرغم من ذلك فإنه يمكن تلمس نصيب الريف من الناتج المحلي الإجمالي من خلال القطاعات ذات الصلة المباشرة بالريف كالقطاع الزراعي. وفي السودان يعتبر القطاع الزراعي أكثر صلة بالريف وقطاع الخدمات أكثر صلة بالحضر. ومن خلال ذلك يلاحظ تنامي قطاع الخدمات حيث أصبح يساهم بنسبة 47.8 % في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014م مع تراجع مساهمة القطاع الزراعي إلي 28.2 % في نفس العام . ويشير ذلك إلى تنامي نصيب الحضر في الناتج المحلي الإجمالي مع تراجع نصيب الريف .

وعموماً يمكن القول بأن هناك تزايد في الناتج المحلي الإجمالي وتحسن في مستوي دخل الفرد خلال هذه الفترة مقارنة بفترة الثمانينات من القرن الماضي حيث يلاحظ تحسن تصنيف السودان وترتيبه بين الدول حسب الدخل من كل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحسب الجدول(1) يلاحظ أن متوسط دخل الفرد في السودان أفضل من متوسط دخل الفرد في موريتانيا ولكنه أقل من متوسط الدخل في كل من مصر والجزائر.

جدول رقم (1)

متوسط الدخل في السودان وبعض الدول العربية (2013م)

الدولة	متوسط الدخل حسب صندوق النقد الدولي (دولار دولي)	متوسط الدخل حسب البنك الدولي (دولار دولي)
السودان	2631	3372
مصر	6579	11085
الجزائر	7515	13304
موريتانيا	2218	3042

المصدر: https//:ar.wikipedia.org/.../

2 - الصحة

يعتبر السودان الأفضل في الإنفاق علي الصحة حتي عام 2014م مقارنة بكل من مصر والجزائر وموريتانيا جدول(2) . وفي الفترة الأخيرة يلاحظ إتجاه الدولة نحو تركيز الخدمات الصحية في الريف بدلاً من تركزها في المدن وهذه السياسة تكون لصالح مواطن الريف بحيث تتوفر الخدمات الصحية له في الأماكن القريبة منه بدلاً من تكبده المشاق وحضوره للمدن الكبري لتلقي الخدمات الصحية الأساسية .

جدول رقم (2)

الإنفاق علي الصحة في السودان وبعض الدول العربية

(نسبة من الناتج القومي الإجمالي- 2014م)

الدولة	النسبة (%)
السودان	8.4
مصر	5.5
الجزائر	7.2
موريتانيا	3.8

المصدر: التقرير العربي الإقتصادي الموحد 2016م

3 - التعليم

بالرغم الجهود التي بذلت في الفترات الأخيرة في بناء المدارس ونشر الجامعات في عدد من الولايات والمحليات في السودان إلا أن الإنفاق علي التعليم في السودان لا يزال يقل عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي حتي عام 2014م.ونسبة الإنفاق علي التعليم في السودان تعتبر الأقل مقارنة بنسبة الإنفاق علي التعليم في كل من مصر والجزائر وموريتانيا.

جدول رقم (3)

الإنفاق علي االتعليم في السودان وبعض الدول العربية

(نسبة من الناتج القومي الإجمالي-2014م)

الدولة	النسبة (%)
السودان	2.2
مصر	3.8
الجزائر	4.3
موريتانيا	3.3

المصدر: التقرير العربي الإقتصادي الموحد 2016م

4 - مياه الشرب

هناك مجهودات كبيرة بذلت في السودان لتوفير مياه الشرب في الريف والمدن السودانية وتمثلت هذه الجهود في بناء السدود الكبيرة والصغيرة وحفر الآبار وبرامج حصاد المياه وغيرها . وبالرغم من هذه الجهود فإن مصر والجزائر وموريتانيا تعتبر الأفضل من حيث نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة جدول(4).

وعليه يجب الإستمرار في برامج حصاد المياه وحفر السدود الصغيرة والمتوسطة بالإضافة للآبار خاصة في المناطق الريفية .

جدول رقم (4)

السكان الذين يحصلون علي مياه شرب آمنة

(نسبة من إجمالي السكان-2015م)

الدولة	النسبة (%)
السودان	55.0
مصر	99.4
الجزائر	83.6
موريتانيا	57.9

المصدر: التقرير العربي الإقتصادي الموحد 2016م

5- التمويل

تعتبر فجوة تمويل التنمية الإقتصادية بصورة عامة والتنمية الريفية من التحديات الكبيرة التي تواجه الدول النامية والسودان.

ولا تقتصر مصادر تمويل التنمية الإقتصادية علي الجهاز المصرفي بل تشمل مصادر أخري كالموازنة العامة للدولة ومصادر التمويل الخارجي والتمويل الذاتي من القطاع الخاص وغيرها . وفي السودان واجهت معظم مصادر التمويل عدد من التحديات الداخلية والخارجية مما أدي إلي تعاظم الفجوة بين متطلبات التنمية من التمويل وتدفقات التمويل الفعلية وخاصة بعد ذهاب معظم موارد النفط إلي دولة الجنوب بعد الإنفصال.

ويعتبر التمويل المصرفي من أهم مصادر تمويل التنمية في السودان. وإذا إعتبرنا القطاع الزراعي من أكثر القطاعات ذات الصلة بالريف . فانه يمكن القول بأن نصيب هذا القطاع من إجمالي التمويل المصرفي سجل حوالي15.7 % في عام 2014م مقارنة بالقطاع الصناعي و 9.9% للعقارات والتشييد و 6.1% للطاقة والتعدين . ولم يقتصر التمويل المصرفي السودان علي التمويل التقليدي فقط بل إمتد ليشمل التمويل الأصغر والذي بلغت نسبته 12 % من المحفظة التمويلية الإجمالية في عام 2014م. ولا يستهدف التمويل الإصغر في السودان الخريجين والمهنيين والفنيين والشباب فقط بل امتد ليشمل المرأة الريفية والانشطة الإنتاجية.

أثر الريف السوداني على الإقتصاد الكلي :

يمثل الريف السوداني العمق الإستراتيجي للاقتصاد الكلي. حيث يعتبر مخزن للموارد الطبيعية والبشرية كما يحتضن عدد من القطاعات الرائدة والمهمة في الإقتصاد .وينتج الريف السوداني عدد مقدر من السلع الغذائية والسلع الوسيطة للقطاع الصناعي. وتساهم منتجات الريف السوداني بفاعلية في الصادرات السودانية بالإضافة الى مساهمتها في التجارة الداخلية

ويؤثر الريف السوداني بدرجة كبيرة علي الإستقرار الإقتصادي ومعدلات التضخم. حيث تشكل السلع والخدمات المنتجة في الريف جانب كبير من العرض الكلي في السودان. وكلما زاد الإنتاج الكلي الريفي زاد العرض الكلي وبالتالي قلت فجوة الطلب الداخلية والخارجية ويؤدي ذلك إلي الاستقرار الإقتصادي وإستقرار معدلات التضخم .

ويمكن أن نشير إلي أثر الريف على الإقتصاد السوداني علي النحو التالي :

يحتضن الريف السوداني جانب كبير من القطاع الزراعي في السودان . وبالتالي فان مساهمةالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والغابي تعتبر مساهمة حقيقية للريف في الناتج المحلي الإجمالي .

ويوفر القطاع الزراعي وبالتالي (الريف السوداني) المنتجات الغذائية مثل الذرة . والقمح . والدخن . والفواكة والخضروات والمنتجات الغذائية الغابية الأخرى. بالإضافة الى ذلك ينتج الريف السوداني عدد من السلع الزراعية والتي تعتبر مدخلات للسلع الصناعية كالسمسم والفول السوداني . وقصب السكر . وزهرة الشمس والقطن والصمغ العربي وغيرها.

يساهم الريف بفاعلية في الاقتصاد السوداني من خلال صادرات الثروة الحيوانية . والتي تنتشر في مساحات واسعة علي أراضي الريف. ويعتبر السودان من الدول القليلة التي حباها اللّه باعداد مقدرة من الأبقار والضأن والماعز والابل والتي بلغ تعدادها في عام 2015م حوالي 10.6622 ألف رأس.

ولا يقتصر القطاع الزراعي على الإنتاج الزراعي والحيواني بل يتضمن أيضاً القطاع الغابي والذي يشكل جانب كبير في الريف السوداني. ويساهم بمنتجات متعدده ومتنوعة .

ويوجد في الريف السوداني عدد كبير من المعادن والتي توجد في مناطق مختلفة في السودان .وتتمثل أهم منتجات المعادن في : الذهب ، الكروم ، المنجنيز ، الكاولين ، الجبص ، الملح ، المايكا ، الرخام ، الكلنكر ، الحديد ، والفلسبار ، الزنك وغيرها .

وتوضح خارطة السودان الجيولوجية أن أكثر من 40 % من مساحة السودان تذخر بالنفط من خلال وجود 12 حوض رسوبي منتشرة بمناطق السودان المختلفة . منها حوض المجلد ، وحوض ملوط ، وحوض البحر الأحمر وحوض النيل الأزرق. ويلاحظ أن معظم هذه الاحواض تقع في الريف السوداني . وتقدر إحتياطات النفط في السودان بحوالي خمسة مليار برميل.

وساهم النفط في الإقتصاد السوداني منذ بدء إنتاجه التجاري في عام 1999م وحتى إنفصال الجنوب في عام 2010م وتمثلت أهم مساهماته في تأمين الإستهلاك المحلي من الوقود بالإضافة الى مساهماته الكبيرة في الإيرادات العامة للدولة والصادرات وإستقرار سعر الصرف وغيرها.

ويعتبر السودان من الدول التي تتميز بكثافة سكانية مناسبة. وفيما يختص بتوزيعات العمالة في السودان يشار إلي وجود معظم القوة العاملة في السودان في الريف . ويعتبر الريف السوداني مصدر أساسي للعمالة العادية إلي جانب العمالة النوعية والمتخصصة في كافة المجالات ، وساعد علي ذلك إنتشار الجامعات والكليات الجامعية في معظم بقاع الريف السوداني. ويمكن القول بأن العمالة المهاجرة من الريف إلي خارج السودان تساهم بدرجات مقدرة في الاستقرار الإقتصادي من خلال تحويلات النقد الأجنبي للداخل.

رابعاً : تحديات التنمية الريفية في السودان

تتمثل أهم معوقات التنمية الريفية في السودان في الآتي:

1 - إنخفاض متوسط الدخل:

يتميز الريف السوداني بإنخفاض متوسط الدخل ويرجع ذلك لإنخفاض مستوي الإنتاج وتدني إنتاجية الفدان والاعتماد علي المواد الأولية . وكذلك يتأثر الإنتاج في الريف بتدني المستوي التكنولوجي وخاصة في القطاعات التقليدية، كما يتأثر الإنتاج الريفي بضعف تطبيق الحزم التقنية الحديثة ومخرجات البحث العلمي المتعلق بالانتاج .

2 - الهجـــــرة

تعتبر الهجرة الداخلية والخارجية من أهم معوقات التنمية الريفية في السودان .حيث تترك العمالة المنتجة مناطق الإنتاج وتذهب الى المدن الكبيرة للإنخراط في أعمال قد تكون غير منتجة ويكون ذلك خصماً على الإنتاج الكلي في السودان.

3 - ضعف التمويل

تعتبر فجوة التمويل المحلي والاجنبي من أهم الأسباب التي تواجه التنمية الإقتصادية في السودان بصورة عامة والتنمية الريفية بصورة خاصة. ويرجع ضعف التمويل الداخلي الى ضعف معدلات الإدخار وإرتفاع الميل الحدي للاستهلاك وغيرها من الأسباب . وهناك تراجع في التمويل الخارجي للتنمية الإقتصادية في السودان بعد أن بلغ ذروته في فترة السبعينيات من القرن الماضي . وحالة تراجع القروض من المؤسسات والبنوك الدولية سادت معظم الدول النامية ولكن كانت بدرجة كبيرة على السودان الذي شهد حالة من المقاطعة الإقتصادية من الولايات المتحدة منذ التسعينات من القرن الماضي والتي كان لها أثر سالب على تدفقات القروض.

4 - إنخفاض معدل العائد علي الإستثمار الزراعي

يعتبر معدلات العائد على الإستثمار الزراعي في السودان منخفضاً مقارنه بمعدلات العائد على الإستثمار في القطاعات الأخري ، وخاصة الصناعي والخدمي والعقاري والتعديني. ويعني ذلك أن الاستثمار في القطاع الزراعي يكون أقل جاذبية للمستثمرين

بسبب إنخفاض الربحية مقارنة بالقطاعات الأخرى . ويكون ذلك خصماً علي التنمية الريفية التي تعتمد بدرجة كبيرة علي الزراعة بشقيها الحيواني والنباتي.

5 - عدم إكتمال مشروعات البنيات الاساسية في الريف

تعتبر البنيات الاساسية والمتمثلة في الطرق والقنوات والكهرباء والمياه والسدود والكباري والمخازن وغيرها من التحديات الهامة التي تواجه الإقتصاد السوداني بصورة عامة والتنمية الريفية بصورة خاصة . وبالرغم من التقدم الذي طرأ على الإقتصاد السوداني في بعض البنيات الأساسية كالطرق والسدود والكهرباء وغيرها في الفترة الأخيرة إلا أن الفجوة بين المتاح منها والمطلوب لا تزال كبيرة خاصة في الريف. وتتطلب التنمية الريفية مزيداً من مشروعات البنية التحتية خاصة تلك التي لها صلة بالمشروعات الريفية.

6 - التقادم التكنولوجي

يعتبر التقادم التكنولوجي من أهم التحديات التي تواجه المشروعات القائمة في الريف. والتقادم التكنولوجي يزيد من التكلفة الكلية للإنتاج ويخفض مستوي الجودة. ويلاحظ أن كثير من المشروعات الزراعية والمشروعات الصناعية (النسيج - مطاحن الدقيق - الورش الهندسية) المنتشرة في الريف ذات تكنولوجيا قديمة وبعضها أنشأ في الستينات والسبيعنات من القرن الماضي. ولم يطرأ علي هذه المشروعات أي تحديث يواكب مستوي تكنولوجيا الإنتاج العالمية الحالية وبالتالي إنخفاض قدرتها التنافسية.

7 - مشكلات إجتماعية

توجد في الريف السوداني عدد من المشكلات الإجتماعية التي تؤثر سلباً على التنمية الريفية ويمكن أن نشير اليها علي النحوالتالي:

- إرتفاع معدل الأمية في الريف مقارنة بالحضر.
- بعض العادات والتقاليد الضارة.
- البطالة.
- عدم تغطية الخدمات (الصحة . التعليم .....إلخ) كل سكان الريف.

خامساً : النتائج

1 - يشكل الريف عمقاً إستراتيجياً للسودان كما يعتبر بعداً خلفياً مهماً للإقتصاد الكلي.

2 - يحتضن الريف السوداني معظم الموارد الطبيعية والبشرية

3 - يمتد القطاع الزراعي (نباتي - حيواني - غابي) في مساحات واسعة علي الريف السوداني.

4 - يؤثر الريف علي الإقتصاد السوداني من خلال مساهمات القطاع الزراعي والقطاعات الأولية الأخري في الناتج المحلي الإجمالي .

5 - يلعب الإنتاج الريفي دور إيجابي في مؤشرات الإقتصاد الكلي . وذلك من خلال المساهمة في تخفيض عجز الميزان التجاري (إنتاج السلع البديلة للواردات) وخفض معدلات التضخم (زيادة العرض الكلي) . بالإضافة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتنشيط حركة التجارة الداخلية والنقل .

6 - يستوعب الإنتاج الريفي جانب مقدر من القوة العاملة وبالتالي يساهم بدرجة كبيرة في تخفيف حدة البطالة .

7 - يشكل الريف جانب كبير من الطلب علي التمويل المصرفي السودان . وذلك من خلال الطلب علي التمويل للقطاعات الإنتاجية والخدمية المرتبطة بالريف.

8 - هناك عدد من التحديات الإقتصادية والإجتماعية تواجه التنمية الريفية في السوداني، يتمثل أهمها في : إنخفاض متوسط الدخل، الهجرة، ضعف التمويل الزراعي وخاصة الأجنبي، ضعف البنيات التحتية والخدمات وضعف معدل العائد علي الإستثمار في مشروعات القطاع الأولي وبخاصة المشروعات الزراعية وعدم إستخدام التكنولوجيا المتقادمة وغيرها .

سادساً : التوصيات

1 – الاستفادة من نظريات التنمية كاطار مرجعي أكاديمي عند صياغة إستراتيجيات التنمية الريفية .

2 – أن تكون هناك إستراتيجية منفصلة للتنمية الريفية في السودان ثم بعد ذلك يتم دمج محاورها في إستراتيجيات القطاعات الأخري ذات الصلة.

3 – القيام بمزيد من الدراسات لتصنيف وتبويب المشكلات الإقتصادية والإجتماعية الخاصة بالريف السوداني ومحاولة إيجاد الحلول لها وفق خطط وبرامج مدروسة .

4 – تركيز الجهود نحو تطوير البنيات التحتية المرتبطة بالانتاج الريفي خاصة الطرق التي تربط المشاريع الزراعية بالأسواق بالإضافة إلى الإهتمام بتوفير الكهرباء والمياه النقية والخدمات الصحية والتعليمية وذلك لتخفيض معدلات الهجرة الداخلية.

5 – تدخل الدولة بأي شكل أوصيغة بحيث يكون معدل العائد علي الإستثمار الزراعي موازي وقريب من معدل العائد علي الإستثمار في القطاعات الأخري وذلك لجذب المستثمرين للإستثمار في القطاع الزراعي والقطاعات الأخري ذات الصلة بالريف.

6 – تطوير التكنولوجيا الموجودة في الريف السوداني بادخال التقانات الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي زيادة متوسط الدخل في الريف.

7 – تخصيص جانب مقدر من الموازنات العامة للدولة وموازنات الولايات والمحليات للتنمية الريفية في السودان .

8 – الاستفادة من التجربة الهندية في التنمية الريفية والتجارب الناجحة الأخري.

9 – الاستفادة من برامج التمويل الأصغر في تمويل التنمية الريفية .

10 – تكثيف البرامج التدريبية لانسان الريف بالإضافة للعمل الإرشادي .

المراجـــــع

1 – د. محمد إبراهيم طريح، إقتصاديات التخلف والتنمية، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الزقازيق، مكتبة المدينة، الزقازيق، مصر، 1991م.

2 – د. مهدي عثمان الركابي، محاضرات في التخطيط التنموي مقدمة لطلاب كلية دراسات المجتمع والتنمية الريفية ، جامعة بحري، السودان، 2017م

3 – منال محمد عز ، إستراتيجية التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية ، جامعة النجاح ، 2009 م.

4 – عبد المنعم شوقي ، التكامل في التنمية الريفية ، الكتاب السنوي الأول في الخدمة الإجتماعية ، مكتبة النهضة ، مصر 1989م .

5 – سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة. https://www. microfinance gateway. Org

6 – د. محمد راتول وآخرون، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(الدروس المستفادة)https://www.kantakji.com.

7 – هدير عبد المنصف شحاته، تجارب التنمية في الهند ، مركز البديل للدراسات الإستراتيجية https://:elbadil-or.pss

8 – عمار حسن بشير ،إدارة الموارد الطبيعية في السودان بعد الإنفصال ، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث ، الدائرة الاقتصادية ، الخرطوم، السودان، 2012م

9 – د. زينب الزبير الطيب، دراسات سودانية، الخرطوم، 2010م. edu.uofk.edu/multisites/UofK__edu/images/stories/.../a-sudanese.pdf

10 – د. مهدي عثمان الركابي، الإقتصاد السوداني التحديات الماثلة والحلول الممكنة، دار الجنان للطباعة والنشر، الأردن، عمان، 2015م.

11 – تقارير بنك السودان للفترة (2011م – 2015) م.

12 – التقرير العربي الاقتصادي الموحد عام 2016م.

13 – جمهورية السودان ، مذكرة النفط ، مؤتمر الطاقة العربي العاشر ، الورقة القطرية للسودان ، الامارات العربية المتحدة ، 2014م .

14 – د. مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي الاقتصاد السوداني، مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم، 2012م.

مخاطر إختراق المواقع الإلكترونية

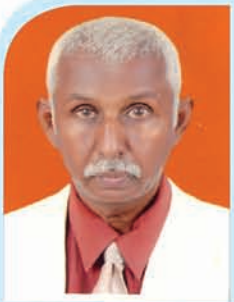

د/ صلاح الدين محمد علي الفرجابي

باحث في تقنية المعلومات المصرفية واستاذ جامعي مشارك

مقدمة :-

تعتبر المواقع الإلكترونية من الوسائل الهامة للإتصال مع العالم الخارجي حيث ترتبط بشبكة الإنترنت ولذا من الضروري توفير الأمن لإستدامتها واستمرار عملها.

مع بداية ظهور شبكة الانترنت لم يكن في ذهن مصمميها تلك الاخطار والجرائم التي ترتكب من خلالها . فلم يضعوا نصب اعينهم الجانب الامني الكافي للوقاية من تلك الجرائم . وعزرهم في ذلك ان استخدام شبكة الانترنت في بدايتها قد اختصر علي مراكز الابحاث وطلاب الجامعات للاستفادة منها في الاغراض العلمية . ولم يكن في الحسبان ذلك الانتشار الواسع في كافة فئات المجتمع . وبمرور الوقت بدأ النصابون والمجرمون في تطوير ادواتهم لتصبح شبكة الانترنت ساحة رحبة للنصب والسرقة والابتزاز

وبشكل عام فان الجرائم الالكترونية (ومن بينها جرائم الانترنت) هي كل اشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب باستخدام الكمبيوتر. 1"

1 صلاح الدين محمد علي الفرجابي – الجرائم الالكترونية باستخدام شبكة الانترنت والبريد الالكتروني – مجلة المال والاقتصاد تصدر عن بنك فيصل الاسلامي السوداني العدد (81) 2017م ص 36 .

تتضمن الورقة :-

- أنواع المخاطر .
- الطرق المستخدمة للاختراق والآليات .
- منافذ الإختراق وبرامج إختراق الاجهزة .
- الإختراق عن طريق الفايروسات والديدان .
- الوسائل المتبعة للحماية من الفايروسات .
- النتائج والتوصيات.

أولاً : انواع المخاطر :-

تكون المخاطر ذات دافع تجاري او سياسي او فردي وتكون انواع المخاطر عن طريق اختراق الاجهزة الخادمة او التعرض للبيانات او اختراق الاجهزة الشخصية وتعتمد نظرية الاختراق علي فكرة السيطرة عن بعد .

دوافع المخاطر التي تؤدي للاختراق :-

السؤال الذي قد يطرأ علي خاطرك هو : لماذا يتم الإختراق وما الدافع إلي ذلك ؟ والإجابة بأن للأختراق دوافع عديدة منها ما ضد الشرع والدين ويعاقب عليه القانون، فالفائدة قد تكون محاولة اختراق جهاز أحد أصدقائك - بعمله - حتى تساعده علي أداء مهمة ما قد يصعب عليه تنفيذها ' فتقوم من جهازك الشخصي بالدخول إلي جهازه وتنفيذ المطلوب وهو ما يسمى بالإختراق الحميد .

نجد أن دوافع الإختراق تشمل عدة أسباب أهمها في الأتي .

- **الدافع التجاري** : قد تخترق إحدى الشركات شبكات الكمبيوتر الخاصة بالمنافسين للحصول علي معلومات عن حركة السوق : كالمناقصات والتوريدات .. الخ .
- **الدافع السياسي** : كمحاولة اختراق أحد عملاء الموساد شبكة الكمبيوتر الخاصة بالبنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) بهدف الحصول علي معلومات سرية .
- **الدافع الفردي** : له جوانب عديدة مثل محاولة طلاب الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية اختراق اجهزة بعضهم البعض كنوع من التحدي وإثبات الذات .

أنـــــواع الاختـــــراق :

هناك عدة أنواع من الاختراق أهمها الآتي : -

- اختراق الأجهزة الخادمة (Servers Computers):

يتم اختراق هذه الأجهزة عن طريق ما يسمى بالمحاكاة (Spoofing) ' والمحاكاة هي إنتحال شخصية مسموح بها بالدخول إلي هذه الأجهزة وذلك باستخدام طريقة يطلق عليها اسم مسارات المصـــدر (Source Routing) ' وفيها يتم إعطاء حزم عناوين الـ IP شكلاً معيناً لتبدو كأنها صادرة من كمبيوتر مسموح له بالدخول إلي تلك الأجهزة .

- التعرض للبيانات أثناء انتقالها :

يستخدم اللصوص هذه الطريقة للتعرف علي أرقام بطاقات الإئتمان أثناء إنتقالها من المشتري إلي موقع التسوق حيث تستخدم بطاقات الإئتمان لشراء بضائع من جهات غير معلومـــــة وقد يؤدي ذلك إلي سرقة الأموال ' لكن ليس معنى ذلك أن نمتنع عن التعاملات التجارية الإلكترونية ونعود إلي الوراء ' بل يتطلب ذلك انتقاء المواقع التي تستخدم نظم أمنية عالية ' كالموقع Ebay علي سبيل المثال

- **اختراق الأجهزة الشخصية** : وهذه الطريقة الشائعة حالياً في ظل وجود العديد من برامج الإختراق السهلة الإستخدام ولبساطة أصحاب الأجهزة الشخصية وضعف نظم الحماية لديهم ولكن علينا اولاً التعرف علي كيفية الإختراق والحماية منها .

خطوات الإختـــراق :

تعتمد نظرية الإختراق علي فكرة السيطرة عن بعد ولكي يتم ذلك لابد من توفر برنامجين بأجهزة كل من المخترق والضحية ' والذي لابد أن يوجد به ما يسمى بالبرنامج الخادم (Server) ' وقد سمى بهذا الإسم لأنه يكون بمثابة الخادم الذي يأمره المخترق بتنفيذ إحدى المهام بجهاز الضحية أما الجانب الآخر فلابد من وجود ما يسمى ببرنامج المستفيد أو العميل (Client) .

و لكي تتم عملية الإختراق لابد من زرع برنامج الخادم (Server) بالجهاز المخترق ووجود برنامج العميل (Client) بجهاز المخترق ' ولكي يتم تنفيذ ذلك فهناك ثلاث طرق تتضمن الأتي : -

أحصنة طروادة (Trojans) :-

حصان طروادة المقصود به اسم ملف برنامج تجسسي يتم إرساله وزرعه في جهاز المخترق ليكون هو حلقة الوصل بين جهاز المخترق وجهاز المُخترق ' ويطلق علي هذا البرنامج أسماء عديدة منها (الملف اللاصق) أو الصامت أو ملف الباتش (Patch File) وهو الإسم الأشهر في عالم الهاكرز .

ويتم إرسال هذا الملف بعدة طرق :

1 - إستخدام البريد الإلكتروني: حيث يقوم المخترق بإرسال رسالة إلي المخترَق يرفق بها ملف حصان طروادة (Trojan File) ولبساطة المخترَق يقوم بفتح الرسالة وتحميل الملف المرفق علي أنه أحد البرامج المفيدة . ثم يكتشف بعد ذلك أن هذا البرنامج لا يعمل فيظن أن به عطل ما فيهمله وكأن شيئاً لم يكن. وفي ذلك الوقت يكون حصان طروادة قد احتل مكانه داخل النظام ويبدأ في مهامه التجسسية وحتى وإن قام المخترَق بحذف البرنامج فلا فائدة من ذلك ' فملف حصان طروادة يكفيه أن يعمل لمرة واحدة فقط ليقوم بمهامه الإجرامية .

2 - استخدام برنامج Yahoo Messenger ' أو برنامج Windows Live Messenger ' فيمكن لأحدهم أن يقول لك أثناء إجراء حوار حي معك (Chatting) أنه يرغب في ارسال ملف هام لك ويقوم بإرسال الملف التجسسي .

ويقوم المخترق بفتح منفذ (Port) ليتم من خلاله الإتصال بين المخترِق وجهاز المخترَق. ويتم تحديث الملف التجسسي تلقائياً مع قيامه بجمع معلومات عن التحديثات التي طرأت علي جهاز المخترَق استعداداً لإرسالها إلي المخترِق .

وهناك طريقة واحدة للتخلص من ملفات التجسس وهي استخدام ملفات التسجيل (Windows Registry) وهو عبارة عن قاعدة بيانات (أو بنك معلومات) بالنسبة لنظام التشغيل Windows 7 (أو Windows XP) حيث تحتوي هذه الملفات علي جميع المعلومات الخاصة بنظام التشغيل والبرامج المثبتة داخله ' فمثلاً إذا قمت بتغيير خلفية شاشة سطح المكتب (Desktop) ' فإن نظام التشغيل Windows يقوم بحفظ هذا التغيير في ملفات التسجيل (Windows Registry) بحيث عندما يتم إعادة التشغيل فلا بد أن هذه الملفات قد احتفظت بمعلومات عن ملفات التجسس الموجودة بجهازك (إن كانت موجودة بالفعل) [2]

ثانياً: الطرق المستخدمة للاختراق والاليات :-

الطرق المستخدمة للاختراق والاليات تكون من جزئين :-

1 - الإختراق عن طريق البرامج (Sub seven) - الحصول علي رقم IP للمخترق - برنامج net Bus .

مع تزايد الهجمات الإلكترونية يوماً بعد يوم وخاصة علي المواقع الإلكترونية ' أصبح العديد من مستخدمي الإنترنت يطرحون هذا السؤال :

كيف يتم إختراق المواقع الإلكترونية ؟

يقوم الهاكرز بإختراق المواقع بالطرق التالية .

تحديد نوع الهجوم : و ينقسم إلي نوعين أساسين

- استهداف محدد : وهو أن المخترق سبق وأن قام بتحديد الهدف الذي يريد اختراقه أي انه يعرفه مسبقاً .

- استهداف عشوائي : ويقصد به أن المخترق يقوم بالبحث عشوائياً عن موقع مصاب بثغرة معينة ويحاول استغلالها ويتم عادة هذا النوع من الإستهداف عن طريق " دروكات " .

جمع بعض المعلومات عن الهدف .

وهذه الخطوة هي من أهم الخطوات لأن الهاكر يعتمد علي مهاراته في البحث من أجل جمع أكبر كم من المعلومات عن الهدف مثل اسم صاحب الموقع ' رقم هاتفه معرفة استضافة الموقع ' نوع السكريبت المركب علي الموقع ..... الخ .

- وهذه المعلومات ستفيد المخترق في بدء عملية

بدء الإستهداف أو الإختراق :

الخطوة الأخيرة سيقوم الهاكر بفحص الموقع عن طريق بعض الأدوات المخصصة للبحث عن الثغرات والتي تكون متواجدة في أغلب توزيعات إختبار الإختراق ويمكن تثبيتها أيضاً علي الويندوز ' كما أن هنالك بعض

2 احمد حسن خميس ' الهاكرز ' المركز لمصري لتبسيط العلوم ' 599 - شارع ملك حفني الكسي القاهرة 2011 ' ص 25 - 30 .

الأدوات متخصصة في فحص سكريبتات معينه نذكر منها جوملا اسكان وهي اداة متخصصة في فحص مواقع جوملا بعد إنتهاء عملية الفحص ستظهر للهاكر ظهور بعض الثغرات في الموقع يمكن إستغلالها إما يدوياً وإما عن طريق بعض الأدوات . ويقصد بالإستغلال اليدوي أن الهاكر لن يستعين بأي أدوات وهذا النوع من الإستغلال متقدم لأنه يحتاج إلي خبرة في المجال اما الإستغلال عن طريق بعض الأدوات هو أسهل نوعاً ما لأن الهاكر هنا سيقوم بكتابة بعض الأوامر لتقوم الأداة بعملية الإستغلال وستخرج لوحة التحكم وكلمة السر واسم المستخدم أو إستخراج بعض المعلومات الأخرى حسب رغبة الهاكر ونوع الثغرة .

وايضاً سيلجأ الهاكر إلي المعلومات التي جمعها عن بعض المواقع المتواجدة ومحاولة اختراقها ليقوم فيما بعد بمحاولة التحكم بالموقع المستهدف اساساً .

و بعد إختراق الموقع سيعمل الهاكر علي التحكم بكل المواقع المتواجدة علي السيرفر أو رفع الإندكس (index) الخاص به علي موقع معين ورقم الصفحة والاندكس هي الصفحة التي يظهرها الهاركز بدل الصفحة الرئيسية للموقع ومن خلالها يوقع الهاكر على رسالته .3

3 (موقع المحترف) WWW.HeproFessional.com

ثالثاً : منافذ الإختراق وبرامج إختراق الأجهزة

منافذ الإختراق :

بعد أن يقوم المُخترق بالدخول الي جهاز المخترَق عن طريق إرسال حصان طروادة أو ملف التجسس (Patch File) ' ويقوم هذا الملف بفتح ما يسمى منفذ أو قناة إتصال (port) بين جهاز المخترِق و جهاز الضحية ' وهذا المنفذ هو القناة التي ستَعبر منها الأوامر والبيانات بين الجهازين . وأول ما يفعله ملف التجسس بمجرد دخول المخترق إلي الإنترنت هو فتح ذلك المنفذ لتسهيل مهمة الإختراق .

وقد يظن البعض أن ذلك المنفذ هو شيء مادي تماماً كالمنفذ الخاص بلوحة المفاتيح أو المنفذ الخاص بآلة الطباعة ' والحقيقة غير ذلك تماماً فالمنفذ (port) الذي نتحدث عنه هنا ما هو إلا شيء غير مرئي . ويمكن تعريف تلك المنافذ علي أنها أجزاء بذاكرة الكمبيوتر لها عناوين معينه . ويتم عبر هذه المنافذ إرسال – واستقبال – البيانات بين جهازي الضحية والمخترق . وعدد المنافذ المتاحة للأستخدام 65000 منفذ مختلف ' ويتم تمييز هذه المنافذ عن بعضها البعض بأرقامها فيمكن مثلاً استخدام المنفذ رقم 1500 لإجراء الحوارات بين مستخدمي برنامج ICQ ' والمنفذ رقم 1750 لبرنامج Yahoo Messenger [4]

الإختراق عن طريق البرامج :

1 – برنامج Sub Seven :

أحد أشهر البرامج المؤذية ' ولفرط خطورته يطلق عليه اسم (القنبلة) وخاصة الإصدار الجديد منه Sub Seven Gold ' يتميز هذا البرنامج بخادعة الشخص الذي يحاول إزالته فهو يعيد تثبيت نفسه تلقائياً بعد حذفه من ملف التسجيل بالوندوز (Windows Registry) ' لذلك فإن طريقة إزالة ملف التجسس الخاص به – والتي تم شرحها من قبل – تكون غير مجدية معه ' ولهذا ساشرح لك طريقة أخرى للتخلص من

4 احمد حسن خميس ' الهاكرز ' المركز المصري لتبسيط العلوم ' 599 شارع ملك حفني الكس 2011' ص 37

الملف التجسسي له لكن بعد أن أن نتعرف أكثر علي الأضرار التي يمكن أن يلحقها بالضحية .

بداية فإن برنامج Sub Seven يحصل عليه المخترق مصحوباً بملفين آخرين ' وهما :

1- الملف المسمى Editserver . exe : وهو خاص بتجهيز وتحضير الملف التجسسي من قبل المخترق .

2- الملف Seven. exe وهو الملف التجسسي نفسه الذي يتم إرساله للضحية ' ولاحظ أنه بإمكان المخترق أن يقوم بتغيير هذا الإسم عن طريق البرنامج Editserver . exe .

وقد يجد المخترق مشكلة إذا إن ملف التجسس لا يكفي أن يستقبله الضحية بل يجب أن يقوم بتشغيله بعد أن يستقبله ' لذلك فهو يلجأ إلي خداع الضحية بعدة وسائل كي يقنعه باستقبال الملف وتشغيله ' ليضع المخترق بذلك قدمه الأولى فهي جهاز الضحية ' ثم يبدأ بعد ذلك تنفيذ اجراءات الأخرى اللازمة لإتمام عملية الإختراق.

أما أعراض الإصابة بهذا البرنامج فمن أهمها ظهور رسالة شهيرة عند كل مره يدخل فيها المخترق إلي جهاز الضحية وهي (قام هذا البرنامج باجاز عملية غير شرعية) ! .

لا داعي للإستعجال .. فمعنى ظهور هذه الرسالة بجهازك أن جهازك قد تم إختراقه . فهذه الرسالة الشهيرة يمكن أن تظهر لأسباب أخرى عديدة ويمكنك الكشف عن إصابة جهازك بالملف التجسسي الخاص بهذا البرنامج من عدمه باتباع الخطوات التالية :-

1- افتح الملف win . ini الموجود بالمجلد الرئيسي للـ Windows .

2- ابحث في بداية السطور الاولي لهذا الملف عن أي أوامر شبيهة بالأوامر التالية :

لاحظ أن xxx تعني اسم الخادم فإذا عثرت علي أي من هذه الأوامر فاحذفها علي الفور ' حيث أنه لا يجب أن تظهر هذه الأوامر في بداية الملف win . ini .

3- افتح الملف System . ini ' وستجد داخله الأمر التالي Shell = Explorer . exe

إن كان جهازك مصابا فستجد شكل الأمر السابق هكذا : Shell = Explorer . exe

لاحظ xxx هو اسم الملف الخادم ' ومن اشهر أسمائه : rundlll16.exe و task__bar.exe .

إن وجدت جهازك مصاباً فقم بمسح الملف الخادم فقط ليصبح الأمر كما يلي : Shell = Explorer . exe

والآن ما عليك إلا البحث داخل سجل النظام Windows Registry عن الملف التجسسي كما تعلمت من قبل ' وقم بحذفه لقطع الطريق المخترق فلا يستطيع تنفيذ مهامه الإجرامية. 5.

2 – طريقة التعرف علي رقم الـ IP الخاص بالمخترق.

يلجأ المخترق لإتباع بعض الطرق الدنيئة لمعرفة رقم الـ IP الخاص بالضحية ليبدأ عملية الإختراق ' ولعل أشهرها هي استخدام برامج الدردشة (Chatting) ' حيث يبدأ المخترق فتح حواراً مع الضحية من خلال أحد برامج الشات مثل برنامج Windows Live Messenger' ثم يقوم بإرسال احد الملفات إليه (صورة مثلاً أو ملف فيديو) ' وأثناء تلك العملية ' يقوم المخترق بكتابة الأمر netsts-n من خلال مبحث الـ Dos .

ثم يبحث المخترق عن آخر رقم IP بالخانة Foreign Address المكتوب بجانبه العبارة Wait ـــ Time داخل الخانة State ' فهذا الرقم هو رقم الـ IP الخاص بالضحية الذي يتصل به المخترق من خلال برنامج الشـــــات .

أما الهاكرز المدمنين لداء الإختراق الذين لا يهمهم شخصية المخترق ' فيستخدمون أحد البرامج للبحث عن أجهزة الكمبيوتر المصابة بملفات التجسس أي كانت ' مثل برنامج (IP Scan) حيث يقوم المخترق بتحديد رقم الـ IP الذي سيبدأ البحث من عنده ' وكذلك رقم النهاية ليقوم البرنامج بفحص هذه الأرقام وإظهار أرقام الـ IP التي تكون مصابة بأحصنة طروادة (ملفات التجسس) ليبدأ عملية الإختراق .

إن المخترق يحصل علي برنامج الإختراق (Hacking Program) من خلال الانترنت : إما عن طريق مواقع الهاكرز ' أو عن طريق البحث عنها في محركات البحث (جوجل مثلاً) ' ثم يقوم بتثبيت البرنامج في الكمبيوتر الخاص به ' ويبدأ في إرسال ملف التجسس إلي المخترق ' بعد ذلك يحاول الحصول علي رقم الـ IPالخاص بالمخترق أثناء إتصال الضحية بالإنترنت ' ثم يقوم باستخدام برنامج الإختراق في تنفيذ المهام الإجرامية التي يريدها .

3 - برنامج Net Bus :

تمكن المبرمج السويدي (كارل نيكتر) في عام 1998 من تصميم هذا البرنامج ' والذي كان يعمل آنذاك علي نظام التشغيل Widows 95 ' ثم توالت الإصدارات الحديثة من ذلك البرنامج الخطير فمنها : Net Bus 1.6 ' Net Bus 1.7 ' Net Bus Pro و Net Bus 2000 . وتكمن خطورة هذا البرنامج في أنه يتيح للمخترق إجراء عملية مسح علي نطاق معين للـ IP Address ' حيث يمكن للمخترع وضع نطاق محدد للبحث فيه عن الأجهزة المصابة بالملفات التجسسية (Patch File) ' ثم يقوم باظهار قائمة بتلك الأرقام ' وبالتالي يقوم المخترق بالدخول إلي أجهزة تمت زراعة الملف التجسسي فيها من قبل شخص آخر .[5]

أما اضرار برامج Net Bus تتلخص في الآتي :-

- يقوم بفتح وغلق باب مشغل الأسطوانات المضغوطة (Cd – Ram) بصورة مفاجئة .
- عرض صورة مفاجئة علي جهاز الضحية .
- استبدال مفتاحي الماوس الأيمن والأيسر حيث يجعل المفتاح الأيسر يقوم بعمل المفتاح الأيمن أو العكس .
- تشغيل برنامج معين بصورة مفاجئة .
- عزف أي ملف موسيقي أو صوتي .
- جعل مؤشر الماوس يتحرك في جزء معين بالشاشة .
- إمكانية استخدام الماوس الخاص بجهاز الضحية من بعد بواسطة المخترق .
- عرض رسالة ما علي شاشة كمبيوتر الضحية .
- إمكانية غلق وإعادة تشغيل جهاز الضحية .
- الذهاب بالضحية إلي أحد مواقع الإنترنت .
- الكتابة باستخدام البرنامج الذي يستخدمه الضحية
- التجسس علي الضحية ورؤية أي كلمات يكتبها علي جهازه .
- التقاط صورة لسطح المكتب (Desktop) الخاص بجهاز الضحية .
- إرسال معلومات عن كمبيوتر الضحية للمخترق .
- عرض محتويات القرص الصلب الخاص بالضحية بالكامل .
- تحميل (Download) أي ملف من الكمبيوتر الخاص بالضحية .
- رفع (Upload) أي ملف الي جهاز للضحية .
- التحكم في حجم الصوت بجهاز الضحية .
- إمكانية تشغيل الميكرفون المتصل بكمبيوتر الضحية لكي يستمع المخترق لأي حديث دائر في غرفة الضحية .
- إصدار صوت معين عند كل ضغطه يقوم بها الضحية علي لوحة المفاتيح .
- حذف أي ملف من علي الإسطوانه الصلبة الخاصة بالضحية .
- إلغاء وظيفة بعض مفاتيح لوحة المفاتيح فتصبح وكأنها لا تعمل .
- إغلاق أي نوافذ أو برامج مفتوحة بجهاز الضحية .
- عرض قائمة بالبرامج التي يستخدمها الضحية حالياً
- إضافة كلمة مرور (Password) حتى لا يمكن لأي مخترق آخر ممن يستخدمون برنامج Net Bus من الدخول علي جهاز الضحية .

5 احمد حسن خميس ' المرجع السابق ' ص 52-49

رابعاً : جرائم البرامج الخبيثة وطرق الإختراق عن طريق الديدان والفيروسات

جرائم البرامج الخبيثة :

البرامج الخبيثة هى أى برنامج يكون كل أو أحد مهامه عمل خبيث من تجسس أو تخريب أو استنزاف للموارد . وهنالك انواع عديدة للبرامج الخبيثة وأشهرها الفيروسات ، الديدان ، برامج التجسس وحصان طروادة .

الفيروس هو برنامج خارجى صنع عمداً بغرض تغيير خصائص الملفات التى يصيبها لتقوم بتنفيذ بعض الأوامر إما بالإزالة أو التعديل أو التخريب ، أى ان فيروسات الكمبيوتر هى برامج تتم كتابتها بغرض الحاق الضرر بكمبيوتر آخر أو السيطرة عليه وتتم كتابتها بطريقة معينة .

الديدان هى برامج حاسوب خبيثة ومضرة وتنتقل بين الحواسيب بعدة طرق وتمتاز عن الفيروسات بإعتمادها على نفسها للتكاثر وبسرعة الانتقال وصغر الحجم . والديدان لاتقوم عادة بعمل ضار مباشرة كحذف البيانات ، ولكن سرعة تكاثرها وانتقالها السريعان يؤثران سلباً فى فعالية الحاسوب وشبكة المعلومات .

أما بالنسبة الى برامج التجسس التى تعتبر أحدث من البرامج الخبيثة نسبياً هذه البرامج تكون موجودة فى أجهزة العملاء وتقوم بالتصنت عليهم لمعرفة عاداتهم فى استخدام الانترنت والهدف من برامج التجسس يكاد ينحصر فى أمرين هما :-

1/ التجسس لاستسقاء معلومات سرية ، كلمة المرور وأرقام الحسابات المصرفية

2/ لأغراض تجارية ، كمعرفة أنماط المستخدم الاستهلاكية أو محركات البحث الأكثر استخداماً ، المواقع التجارية الأكثر تسوقاً .

وقد تطورت البرامج الخبيثة سواء من حيث تأثيرها، ومستوى الخسائر التي تلحقها، ومن حيث طريقة انتشارها، حيث كانت في السابق تنتشر عن طريق الأقراص المرنةFloppy Disks . والأقراص المدمجة CD ROMs. أما الآن فقد أصبحت تنتشر عن طريق البريد الإلكتروني، إضافة إلى مواقع الإنترنت الخبيثة والمشبوهة.

طرق الاختراق عن طريق الديدان والفيروسات :

1 – الاختراق عن طريق الدودة المركبة Melissa :

فيروس ميليسا عبارة عن فيروس ماكرو برنامج وورد مع دودة بريد إلكتروني ظهر في العام 1999م وإنتشر في العالم 'بدايتة فإنه عندما ينقر المستخدم علي مستند وثيقة DOC مرفقة بالبريد الإلكتروني يتم تشغيل فيروس الماكرو الموجود فيها .

أول الأشياء التي يفعلها الفيروس هو تنسيق وإرسال رسالة إلي أول خمسين عنوان بدفتر بريد اوتلوك موضوعها رسالة هامة من (اسم الشخص) ' Imoprtant Massage شخص آخر (Here is that " document you asked for … don't show anyone else ' ومرفق مع هذه الرسالة المستند الذي تعمل عليه ' ولما كان فيروس ميلسا يصيب ملف NORMAL . DOC لبرنامج وورد قد تكون الدقيقة الثامنة بعد الساعة الثامنة في يوم الثامن من شهر (8:08 on 8 July)

النتائج المترتبة :- يقوم الفيروس بإدراج الجملة " twenty – two . plus triple – word scor . plus fifty points for using all my letters . Game›s over . I›m outta here . " للمستند الحالي الذي تعمل عليه .

التوزيع الأولي لفيروس ميليسا كان في ملف باسم LIST.DOC الذي يحتوي علي كلمات مرور Passwords لمواقع إباحية X- rated وتم توزيعه من قبل مجموعة اخبار Usenet group إباحية وهناك أنواع متعددة لهذا الفيروس .

2 – **الدودة والفيروس نيمدا** :- Nimda

فيروس نيمدا من الفيروسات والديدان / Virus

Worm المعقدة التي تقوم بتلويث الملفات والإنتشار عبر البريد الإلكتروني وعبر مواقع ويب والشبكات المحلية ويصيب بعدواه كل إصدارات ويندوز وأدوات نظام خدمات معلومات الإنترنت Microsoft IIs .

إعتمد الفيروس في إنتاجه الأول علي عدوى الملفات التنفيذية EXE ثم إنتقل إلي عدوى صفحات ويب ثم إمتد إنتاجه إلي دودة شبكة باستخدام نقاط ضعف في هدم خدمات معلومات الإنترنت Microsoft IIs servers ' وإستخدام عدة طرق للإنتشار منها ما تم عبر البريد الإلكتروني ومشاركات الشبكات ومن الأبواب الخلفية .

يبحث الفيروس عن ملفات تنفيذية لينقل العدوى إليها عن طريق البحث في المفتاح :

[SOFTWARE / Microsoft / Windows / Current Version / App Paths] . والمفتاح : [SOFTWARE / Microsoft / Windows / Current Version / Explorer Shell Folders] . وكل المفاتيح الفرعية في البريد الإلكتروني يبحث عن عناوين دفتر العناوين ويبعث برسالة من قسمين الأول من نوع MIME type ‹ text / html ‹ لا يحتوي علي نص (رسالة خالية) ' والثاني من نوع MIME type ‹ audio / x-wav يحتوي علي مرفقات ‹ README . EXE عبارة عن برنامج يعمل مباشرة فور فتح المرفقات .

دودة ويب تقوم بالتفتيش عن خدم معلومات الإنترنت Microsoft iis Web servers وعند وجوده تستغل الفتحات الأمنية لتعديل صفحات ويب علي الخادم بالإضافة إلي الملفات التنفيذية علي الخادم ' وتسمح هذه التعديلات للدودة بالإنتشار إلي المستخدمين نتيجة العدوى التي حدثت للموقع وصفحاته .

تبحث الدودة عن ملفات الإمتداد HTML . ASP and HTM وعند وجودها تضيف نصا برمجيا صغيراً بلغة النصوص البرمجية جافا Java Script في نهاية هذه الملفات ' وتقوم شفرة هذا النص بفتح ملف باسم Readme.eml عند تحميله بواسطة مستعرض ويب . الملف Readme.eml نفسه عبارة عن شكل آخر من الدودة MIME- encoded يتسلل إلي الأدلة التي تحتوي علي ملفات HTML ويقوم برنامج المستعرض بتشغيله ' ولن يتمكن المستخدم من معرفة عمل الدودة لأنها تعمل في نافذة مصغرة .

الإنتشار عبر ملفات المشاركة File Share Propagation حيث تقوم أجهزة الكمبيوتر المصابة بالعدوى في شبكة محلية بالبحث عن أجهزة الكمبيوتر الأخرى ذات ملفات مشاركة في الشبكة حيث يقوم الفيروس Nimda بنقل ملف مخفي نظامي باسم RICHED20.DLL علي أي كمبيوتر آخر فيه ملفات مستندات بامتداد DOC or EML ' وبعد هذا عند فتح برنامج وورد Word أو الدفتر Wordpad أو برنامج البريد Outlook فإن الملف المخفي RICHED20.DLL سيتم تنفيذ تلقائياً ليصيب بعدواه الكمبيوتر ' إضافة إلي هذا سيقوم الفيروس Nimda بمحاولة استبدال ملف وينوز الرئيسي RICHED20.DLL ووضع ملف بامتداد EML أو بامتداد NWS في المجلد الذي تم الوصول إليه .

يظهر الفيروس Nimda عادة في ملف README. EXE المرفق بالبريد لكنه قد يبدو في أي ملف آخر بالإمتداد EXE ' وعند تشغيله يتم إنشاء نسخ منه في الدليل المؤقت Temporary directory بأسماء عشوائية تتكون من الإسم TMP × MEP حيث يمثل الرمز × مجموعة حروف عشوائية أخرى تحل محله ويقوم بتشغيل نفسه هن هذا المجلد .

أول ما يقوم بعمله هو البحث عن موارد لتشغيل الدودة الرئيسية ' وعندما يقوم بتجزئية نفسه من الملف الملوث ويتم تنفيذه وباستخدام الوقت الحالي وبعض العمليات الرياضية تحدد الدودة الملفات التي يمكن حذفها من المجلد المؤقت ' وعندما يتم هذا تقوم الدودة ببناء أداة تلويث مبدئية بنسخة منها MIME – encoded وعدة أجزاء في المجلد المؤقت ' وبهذا تصبح جاهزة للعمل .

تبحث الدودة عن عملية الإستكشاف Explorer ' وفي بعض الحالات تفتح العملية وتخصص نفسها كتهديد بعيد تحت المستكشف ' وإذا لم يفلح هذا تستخدم الدودة معلومات واجهة التطبيقات API information للحصول علي المعلومات اللازمة عن الكمبيوتر المحلي ثم تنظر .

عندما تصحو الدودة تفحص نظام التشغيل الذي تعمل عليه فإذا كان نظام ويندوز ان تي NT تقوم بضغط نفسها ونسخ نفسها إلي ملف . LOAD EXE في مجلد النظام Windows / System ' ويتم تعديل ملف بداية النظام SYSTEM ليبدأ بقوقعة الملف EXPLORER.EXE كالعادة لكن مع خيار تحميل الملف LOAD.EXE – dontrunold ' كما هو مطلوب مما يؤكد تشغيل الدودة في كل مرة يبدأ فيها النظام عمله .

أخيراً تنسخ الدودة نفسها إلي الملف RICHED 20.DLL في مجلد النظام أيضا وتضع الملف مخفياً Hidden ونظاميا System ' وعندما يتم هذا تبدأ الدودة في البحث عن موارد المشاركة بالشبكة Shared Network Resources وتبدأ في تفتيش الملفات علي أجهزة الكمبيوتر البعيدة حيث تبحث فيها عن ملفات امتداد DOC وامتداد EML وعندما تجدها تنسخ الملف RICHED 20.DLL إلي مجلدها حتى يعمل عندما طلب أي مكون مبيت OLE component علي الكمبيوتر البعيد ' وهذا يبدأ عملية عدوى الكمبيوتر البعيد .

خامساً: الوسائل المتبعة للحماية من الفيروسات:

في حال تعرض العميل لخطر برامج التجسس والفيروسات عليه القيام بالتالى :

استخدام برامج أصلية لتنظيف أجهزتهم من الفيروسات وبرامج التجسس، وتغيير الأرقام السرية الخاصة بالتعاملات المالية والبنكية فوراً، وخاصة عند اكتشاف وجود برامج تجسس في الجهاز، ومتابعة الحسابات البنكية التقليدية أو عن طريق الإنترنت حتى لا يتم استخدامها بطريقة غير مشروعة، إضافة إلى متابعة النشرات الإخبارية الخاصة بمستجدات المخاطر الإلكترونية التي يتم نشرها عن طريق الموقع الرسمي للبنك أو النشرات الإخبارية في وسائل الإعلام المرئية

وصفحات الانترنت للتحذير من أية مخاطر حديثة، مع ضرورة فصل جهاز الحاسب الآلي الخاص بالعميل عن الإنترنت أو أي شبكة موصول بها . "6"

" في كل شهر تظهر فيروسات جديدة مدمرة يمكنها ان تلحق اكبر ضرر للكمبيوتر والبيانات المحفوظة فيه . لذلك من الضروري دائما ان تكون مستعداً لمواجهة تلك الفيروسات باستخدام احدث برامج الحماية " 7

الحماية ضد سرقة كلمة المرور :-

كلمة المرور او كلمة السر هى مفتاحك للدخول لمكان خاص بل وهى كمفتاح البيت وهى أداة أساسية للتوثيق (أو التصديق) للتأكد من شخصية العميل فى الوسائل الالكترونية لذلك فإنها مع اسم المستخدم يعتبر ان الهوية الالكترونية وتستخدم كلمة السر فى مجالات عدة منها التعاملات المصرفية الالكترونية (كالانترنت والصراف الآلى والهاتف المصرفى) والدخول الى أنظمة الحاسب الآلى والشبكات .

أهم الطرق التى يمكن من خلالها اكتشاف تلك الهوية – مشاركة وإفشاء العميل كلمة السر الخاصة به للآخرين .

6 . رأفت رضوان – عالم التجارة الالكترونية المنظمة العربية للتنمية الادارية جريدة الحرية مصر الجديدة القاهرة ب ت ص 103

7 مفتاح ويندوز – الحماية علي الانترنت – دار الشبكة العربية للعلوم – جدة العد (35) ب ت

- كتابة كلمة السر فى مكان يمكن الآخرين من الاطلاع عليها .
- تخمين كلمة السر فكلمة السر السهلة يمكن تخمينها . كأن تكون كلمة السر مطابقة لرقم التلفون أو أن تعبر عن تاريخ ميلاده أو اسم طفله .
- سرقة كلمة السر الخاصة بالعميل فى حالة استجابته لمطالب المواقع المشبوهة وغير المشفرة (عدم وجود القفل) . وتعبئة البيانات الشخصية فى تلك المواقع .

للحد من هذا الخطر وعدم وقوع العملاء فيه يتعين على القطاع المصرفى وضع معايير محددة لجودة كلمة السر حتى لا يسهل تخمينها . ويتم عادة استخدام كلمة السر خاصة بالدخول على الموقع الالكترونى . وكلمة سر أخرى للتعميه . كما يتم إرسال كلمة السر بصورة مشفرة بحيث لا يمكن معرفتها عن طريق الانترنت . والاعتماد على سياسة أهمية تغيير كلمة السر بشكل دورى .

ويمكن للعميل اكتشاف ان كلمة السر الخاصة به قد كُشف من قبل أناس آخرين إذا لاحظ وجود عمليات بنكية لم يقنم بها . أو إذا لاحظ أن أخر محاولة دخول لم تكن صادرة منه .

(ج) تأمين المعلومات ضد الفيروسات بطرق أخرى :

- تفجرت مشكلة الفيروسات فى برامج الكمبيوتر فى الفترة الأخيرة و مثال ذلك الفيروسات المدمرة التي هاجمت الشبكات والحاسبات فى العديد من دول العالم وأحدثت تخريباً وتدميراً فى العديد من الأجهزة والبرامج بصورة جعلت العالم يشعر أن مثل هذه الفيروسات يمكن أن تؤدى الى آثار سالبة .
- ساعدت شبكة الانترنت على سرعة نشر الفيروسات وذلك من خلال نظمها المفتوحة وشبكاتها غير المؤمنة وصار من المألوف القول ان الانترنت تمثل أكبر شبكة لنشر الفيروسات على أجهزة الكمبيوتر مما فرض على جميع البنوك إعادة صياغة نظم التامين الخاصة بها لمواجهة مشاكل الفيروسات .
- تتنوع انماط الفيروسات وأثارها ما بين المضايقات البسيطة فى تنفيذ تعليمات وبرامج الحاسب وزيادة حجم الملفات الى تدمير الملفات بالكامل او حتى بعض المكونات الداخلية والتى تؤدى الى توقف الحسابات بصورة شاملة .
- تتضمن إجراءات الحماية ضد الفيروسات مجموعة من القواعد العامة والإجراءات الخاصة بالفيروسات ويشمل ذلك :

- **الإجراءات العامة :**

- عدم استخدام اى برامج غير أصلية على حاسبات البنك .
- إجراء عمليات النسخ الاحتياطية بصورة دورية .
- عدم الدخول الى أى مقار معلومات غير معروفة أو لا تتصل بأنشطة وأعمال البنك الإجراءات الخاصة [8]

8 انور ابو بكر عمار ' المصارف ديناصورات تواجه الإنقراض (مقدمة في الصيرفة الإلكترونية) 2011 ' ص 23 .

سادساً : النتائج والتوصيات

أولاً النتـــائج :-

1 - أكدت الإحصائيات الدولية أن حجم الخسائر الناجمة عن الفيروسات أصبح عالياً جداً ومؤثراً بشكل كبير، وقد أثبتت إحدى الدراسات التي قامت بها صحيفةUS TODAY . أن حجم الخسائر من جراء انتشار فيروس أو (دودة بلاستر) فاقت ملياري دولار، وأثرت على نحو 500 ألف جهاز حاسب آلي، في حين أن فيروس I Love Bug أدى إلى خسائر تصل إلى عشرة مليارات دولار .

وتقدر تكلفة ضرر الفيروسات لكل شركة مبلغ 100.000 مليون دولار امريكى . وقد قدرت تكلفة أضرار الفيروسات عالمياً لعام 2003 بـ 55 مليون دولار امريكى . والعام 2002 يتراوح بين 30-22 بليون دولار امريكى . و 13 بليون دولار لعام 2001 ويشمل ذلك الفيروسات والديدان .

2 - ركزت الورقة علي توضيح الاختراق بواسطة الهاكرز وكذلك نشر الفيروسات والملوثات والآثار الضارة .

3 - معظم ادوات الاختراق او نشر الفيروسات والملوثات يتم بواسطة برامج يعدها الهاكرز

4 - التعامل مع مراسلات البنك عن طريق البريد الإلكتروني بحذر شديد خصوصاً الرسائل غير الموقعة . وعدم الرد على هذه الرسائل أو الضغط على أي رابط بداخل الرسالة والتأكد من صحة المعلومات الواردة على البريد الإلكتروني .

5 - الانتباه إلى أن السياسات والأنظمة الأمنية الإلكترونية للقطاع المصرفي تنص على عدم إرسال أو استقبال أي معلومات خاصة بالعميل عن طريق البريد الإلكتروني . إلا في حالات الضرورة وبعد التنسيق مع العميل مسبقاً.

6 - عند إدخال معلومات خاصة على الموقع الإلكتروني، يجب التأكد من وجود قفل في أسفل المتصفح بالجهة اليمنى وأن تتصدر كلمة https بداية عنوان الموقع.

ثانياً : التوصيات :-

1 - أهمية تدريب الأفراد على مظاهر وأعراض الفيروسات بما قد يمكنهم من اكتشاف هذه الفيروسات قبل موعد تنشيطها .

2 -على القطاع المصرفى تطبيق أنظمة حماية متقدمة مضادة للفيروسات على جميع شبكات البنوك، والمتابعة والتأكد من خلو البريد الإلكتروني المرسل من البنك إلى عملائه من الفيروسات، وأخذ نسخ احتياطية لبرامج ومعلومات العملاء بشكل دوري، وحفظها في مكان آمن، وتوعية عملاء البنوك من الفيروسات وتوجيههم باستخدام برامج أ صلية للحماية منها.

3 - شراء برامج أصلية لأنظمة التشغيل والحماية من الفيروسات والتجسس . والتأكد من تحديث أنظمة التشغيل وبرامج الحماية من الفيروسات والحماية من التجسس بشكل دوري وآلي، وتشغيل هذه البرامج بشكل دوري للتأكد من خلو الأجهزة من الفيروسات وبرامج التجسس وعدم فتح رسائل البريد الإلكتروني أو الملفات أو إنزال برامج من مصادر أو مواقع مشبوهة أو غير معروفة في الإنترنت . مع القيام بأخذ نسخ احتياطية للملفات المهمة للمستخدم .

4 - يجب حفظ كلمة السر الخاصة بالمستخدم وعدم إفشائها قولاً أو كتابة وإستخدام كلمة سر صعبة نسبياً بحيث تحتوى على حروف وأرقام . ويفضل تغييرها دورياً.[9]

5 - يجب استخدام البرامج والتطبيقات الخاصة بالحماية ضد الفيروسات فى كافة الأجهزة والمعدات مع التطوير المستمر للبرامج وتطبيقات الحماية ضد الفيروسات وذلك لضمان استمرار فاعلية هذا البرامج ضد الفيروسات الجديدة .

9 صلاح الدين محمد علي ' كيفية تأمين مقر معلومات المصارف السودانية علي شبكة الأنترنت ' مجلة المال والإقتصاد ' العدد 76 ديسمبر 2014 تصدر عن بنك فيصل الإسلامي ' ص 19

6 - يجب المتابعة المستمرة لاخبار الفيروسات والتحذيرات الخاصة بها والتى يقوم العديد من البنوك بالإعلان عنها بصورة مستمرة .

7 - يجب إجراء اختبارات الفيروسات على أى ملفات او معلومات يتم الحصول عليها من شبكة الانترنت قبل حفظها على حاسبات البنك .

8 - ساعدت شبكة الانترنت علي سرعة نشر الفيروسات ، وذلك من خلال نظمها المفتوحة مما فرض علي جميع البنوك اعادة صياغة نظم التأمين الخاصة بها .

9 - تتضمن إجراءات الحماية ضد الفيروسات مجموعة من القواعد منها عدم استخدام أي برامج غير اصلية علي حواسيب البنك وتجنب الدخول الي أي مقر معلومات غير معروفة او لا علاقة له بأنشطة وأعمال البنك .

المراجـــــع :-

1- انور ابو بكر عمار ' المصارف ديناصورات تواجه الإنقراض (مقدمة في الصيرفة الإلكترونية) 2011 .

2- احمد حسن خميس ' الهاكرز ' المركز المصري لتبسيط العلوم 599 شارع ملك حفني الكس ' 2011'

3- رأفت رضوان ، عالم التجارة الالكترونية المنظمة العربية للتنمية الادارية جريدة الحرية مصر الجديدة ، القاهرة (د - ت)

4- صلاح الدين محمد علي الفرجابي ، الجرائم الالكترونية باستخدام سبكة الانترنت والبريد الالكتروني مجلة المال والاقتصاد العدد - 81 فبراير 2017م . تصدر عن بنك فيصل الاسلامي ص 36

5 - صلاح الدين محمد علي عبدالحميد ' كيفية تامين مقر معلومات المصارف السودانية علي شبكة الإنترنت ' مجلة المال والإقتصاد ' العدد (76) ديسمبر 2014م ' تصدر عن بنك فيصل الإسلامي ' ص 20

6 - (موقع) WWW.HeproFessional.com

أضواء علي..
سياسات بنك السودان المركزي السارية

عيسى أحمد ترايو
إدارة البحوث والتنمية

يصدر بنك السودان المركزي منشوراته الدورية المنظمة للعمل المصرفي بالبلاد، وذلك في إطار جهوده لتطوير الضوابط التنظيمية والرقابية التي تهدف الي تحقيق الاستقرار النقدي والمالي . وخلال الربع الاول من عام 2017 تم أصدار عدد من المنشورات والتعاميم تشمل في الأتي:

(أ) منشورات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء :

المنشور الخاص بحصائل صادر الذهب للشركات التى لديها إمتياز فى مجال تعدين الذهب .

بالإشارة إلى منشور إدارة السياسات رقم (1/2017) الصادر بتاريخ 29/يناير/ 2017، عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزى بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013م . وبالاشارة الى المادة (7) والمادة (8) من قانون تنظيم التعامل بالنقد لسنة 1981م . وبالاشارة الى منشور إدارة السياسات رقم (16/2016) الصادر بتاريخ 14/12/2016 والخاص بإستخدامات حصائل صادر الذهب وفى إطار تشجيع الشركات العاملة فى مجال الذهب على زيادة الانتاج . وبهدف جذب المزيد من الاستثمارات فى هذا المجال، فقد تقرر الآتى :

أولاً : إلغاء الفقرة أولاً من المنشور أعلاه والتى تنص على بيع نسبة 50% من حصائل صادراتهم من الذهب للمصارف . والاستعاضة عنها بما يلى :

- يستمر تحصيل الارباح والعوائد الجليلة والذكاة عيناً من الانتاج الكلى للشركات التى لديها إمتياز فى مجال تعدين الذهب .

- يسمح للشركات التى لديها إمتياز فى مجال تعدين الذهب بتصدير نسبة 70% من المتبقى بعد خصم الارباح والعوائد الجليلة والذكاة المذكور أعلاه . والاحتفاظ بالحصيلة فى حسابات خاصة بها داخل وخارج السودان لإستخدامها لأغراضها المختلفة .

- نسبة الـ 30% الأخرى يتم بيعها لمصفاة السودان للذهب بسعر الشراء المعلن بواسطتها .

ثانياً : تظل بقية الضوابط الواردة بمنشور إدارة السياسات رقم (16/2016) الصادر بتاريخ 14/12/2016م كما هى دون تعديل .

المنشور الخاص بضوابط شراء وتصدير الذهب.

فى هذا الاطار . صدر منشور رقم (2/2017) بتاريخ 23/مارس/2017 . وذلك عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013م . وبالإشارة إلى المادة (7) والمادة (8) من قانون تنظيم التعامل بالنقد لسنة 1981م وفي إطار تنظيم عمليات شراء وتصدير الذهب بواسطة مصدري ذهب التعدين الأهلي . فقد تقرر الآتي :

أولاً :

إلغاء الفقرة ثانياً (4) من منشور إدارة السياسات رقم (8/2015) الصادر بتاريخ 20/9/2015م والخاصة بصادر الذهب وإلغاء منشور إدارة السياسات رقم (16/2016) الصادر بتاريخ 14/12/2016م والخاص بإستخدامات حصائل صادر الذهب .

ثانيـــاً :

1 - يسمح للشركات والشراكات وأسماء الأعمال والتي ترغب في العمل في مجال شراء وتصدير ذهب التعدين الأهلي بتصدير الذهب وذلك وفق الضوابط التالية :

- الحصول على موافقة كتابية مسبقة من بنك السودان المركزي لغرض التصدير .

- بيع نسبة 50% من مشترياتهم لمصفاة السودان للذهب

- تصدير نسبة ال 50% المتبقية من مشترياتهم .

2 - يسمح للشركات العاملة في مجال مخلفات التعدين وشركات التعدين الصغير بتصدير إنتاجها من الذهب وفق الضوابط التالية :

- يتم تحصيل الأرباح والعوائد الجليلة والزكاة عيناً من الإنتاج الكلي لتلك الشركات .

- الحصول على موافقة كتابية مسبقة من بنك السودان المركزي .

- بيع نسبة 40% من إنتاجها بعد خصم الأرباح والعوائد الجليلة والزكاة المذكورة في (أ) أعلاه، لمصفاة السودان للذهب .

- تصدير نسبة ال60% المتبقية .

3 - أن يتم تصدير الذهب بواسطة الجهات المذكورة في (1) و (2) عن طريق :

- الدفع ضد المستندات (CAD) أو الدفع الآجل (DA) . على أن يتم إسترداد حصائل الصادر خلال شهر كحدٍ أقصى . أو :

- الدفع المقدم .

4 - الإحتفاظ بكامل حصائل صادرات الذهب للجهات الوارد ذكرها في (1) و (2) بحسابات الصادر الخاصة بها وإستخدامها للأغراض التالية :

- البيع للمصارف بسعر صرفها المعلن زائداً الحافز .

- البيع لمستوردين أخرين داخل أو خارج المصرف

- إستيراد إحتياجاتها .

ثالثاً : لتنفيذ ما جاء في ثانياً أعلاه . على المصارف الإلتزام بالموجهات التالية :

1 - تأكيد إستلام حصيلة صادر الذهب بتحويل من الخارج

2 - في حالة بيع الحصيلة لمستورد في مصرف آخر يجب أن تكون الإضافة بإسم المصرف المستفيد لصالح حساب الإستيراد بإسم المستورد المعني .

3 - في حالة بيع الحصيلة لمصرف آخر يجب أن تكون الإضافة بإسم المصرف المعني .

4 - يسمح بتجزئة الكميات التي يصادق بنك السودان المركزي على تصديرها على ألا تقل الشحنة الواحدة عن 10 كيلو جرام .

5 - على المصارف إصدار إستمارات الصادر للذهب بناءً على السعر التأشيري للذهب الذي يعلنه بنك السودان المركزي في موقعه الإلكتروني بشكل يومي .

(ب) منشورات وتعاميم الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

- المنشور رقم (10/2017) الصادر بتاريخ 24/01/2017 المتعلق بالربط مع نظم بطاقات الدفع العالمية والخدمات الإلكترونية.

في إطار الإجراءات المتبعة للإستفادة من قرار الإدارة الأمريكية والخاص برفع العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان ولتنظيم أعمال المصارف في هذا الخصوص وبعد أن أصبح متاحاً لها التعامل بنظم البطاقات العالمية مثل (فيزا وماستركارد)، على المصارف الإلتزام بالموجهات التالية:-

1. عدم الدخول في أية ترتيبات للربط المباشر مع هذه الأنظمة إلا عبر المحول القومي للقيود والخدمات عبر البوابة القومية للدفع لدى بنك السودان المركزي.
2. الحصول على الموافقة المكتوبة من إدارة نظم الدفع ببنك السودان المركزي قبل الشروع في أي ترتيبات في هذا الجانب.

- التعميم الخاص بموجهات معاينة وتحويل أرصدة المصارف طرف فروع بنك السودان المركزي الصادر بتاريخ 20/ فبراير/2017 .

في إطار سياسات بنك السودان المركزي الرامية الى تعزيز قدرات المصارف على إدارة سيولتها بكفاءة عالية، وتوفير المزيد من المرونة ولربط ارصدتها بالرئاسة والفروع بالولايات،فقد تم إعداد تطبيق إلكتروني يمكن المصارف من معاينة وتحويل أرصدتها طرف فروع بنك السودان المركزي بصورة آنية، ولتشغيل التطبيق يجب على المصارف أن تلتزم بالضوابط التالية:

1. تقديم تعهد كتابي بإعتماد التطبيق الإلكتروني المُشار اليه أعلاه لتحويل أرصدة المصرف المعني طرف فروع بنك السودان المركزي المختلفة مركزياً لأغراض التسويات والمقاصة، وذلك بإرسال طلب للخصم من حسابه الجاري طرف فرع بنك السودان المركزي

الذي يتم تحديده والإضافة لحسابه المحفوظ طرف نظام (سراج) في حدود الرصيد المتاح وفقاً للبند (5) أدناه .

2. تسمية موظف مختص يكون مسئولاً عن التطبيق بالمصرف المعني وموافاة بنك السودان المركزي (الإدارة العامة للعمليات المصرفية -إدارة العمليات المركزية) ببياناته (الاسم،البريدالإلكتروني والهاتف الثابت والجوال).

3. لايجوز إصدار أمر التحويل إذا لم تكن لدىالمصرف أرصدة كافية في حسابه تغطي قيمة التحويل .

4. إستيفاء اركان التحويل ومعلوماته الاساسية عند إرسال طلب التحويل وذلك بتوضيح الحد الأدنى من المعلومات مثل الفرع المحول منه ومبلغ التحويل والعملة والغرض من التحويل .

5. توخي الدقة عند إستخدام التطبيق والقبول بنتائج المعاملات المرسلة خلاله، ولايسمح بإلغاء أي معاملة تمت الإستجابة لها من قبل بنك السودان المركزي.

6. في حالة إضطرار المصرف لإلغاء أي عملية لم تتم الإستجابة لها من قبل بنك السودان المركزي، يجب تقديم المستندات المؤيدة للإدارة المعنية ببنك السودان المركزي خلال نصف ساعة من الإبلاغ .

7. سيقوم بنك السودان المركزي بإسترداد مديونيات المصارف الناتجة من تسويات حساباتها بنظام سراج من كامل أرصدتها بالرئاسة والفروع .

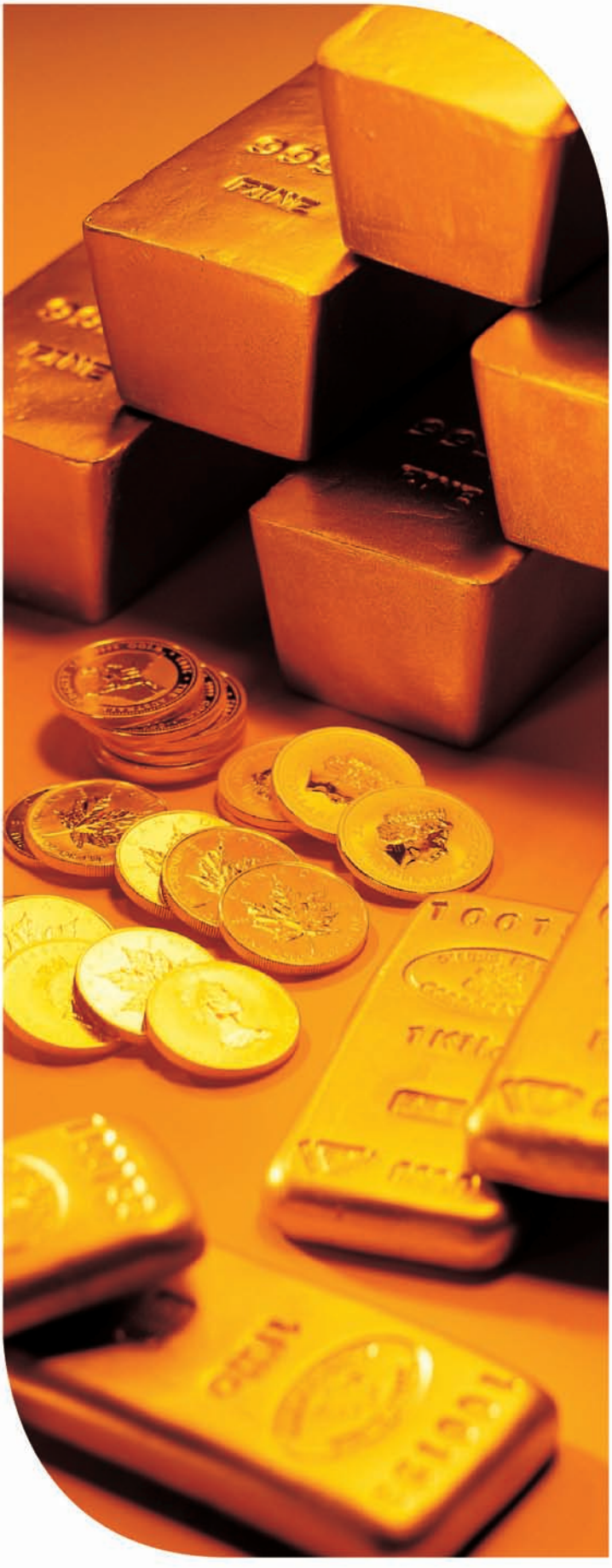

أحداث إقتصادية .. عالمية ومحلية

د. الوليد احمد طلحة
إدارة البحوث والتنمية

تاسيس الجمعية الاقتصادية السودانية

تعتبر الجمعية الاقتصادية السودانية والتى تم تاسيسها فى فبراير 2017 وفقا لاحكام قانون العمل الطوعى والانسانى لعام 2015 واللائحة الداخلية جمعية مهنية اكاديمية بحثية تطوعية تهدف الى اعداد برامج بناء القدرات فى الحقل الاقتصادى والعلوم ذات الصلة . مثل تشجيع وتنشيط البحث العلمى . واقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل . بالاضافة الى الدورات التدريبية المختلفة فى مجال الاقتصاد وفروعة .وتستهدف الجمعية كافة المهتمين بعلم الاقتصاد فى السودان . وتشمل طلاب الجامعات بمختلف درجاتهم العلمية والخريجين . بالاضافة الى موظفى القطاع الخاص والعام واساتذة الجامعات.وايضا تسعى الجمعية الى إيجاد علاقات وطيدة مع الجمعيات الاخرى اقليميا ودوليا.

اشار السيد/ رئيس مجلس امناء الجمعية الى أنها تعتمد فى مواردها المالية على اشتراكات الاعضاء والتبرعات لكن فى الاجل الطويل يمكنها الاعتماد على مصادر دخل اخرى مثل الخدمات الاستشارية والبحثية التى سوف تقدمها. ونسبةً لمحدودية الموارد المالية على الاقل فى بداية المشوار فان الجمعية ترحب باستقبال التبرعات والمشاركات من القطاع العام والخاص . بالاضافة الى الجمعيات ذات الصلة فى الدول الاخرى.

الاقتصاد الياباني

سجل الاقتصاد الياباني نمواً بأكثر من توقعات المحللين خلال الربع الأول من العام الجاري حيث ارتفع الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 0.5% خلال الربع الاول من العام 2017 مقابل0.3% خلال الربع الرابع في 2016. أشارت توقعات المحللين إلى أن الناتج الإجمالي المحلي في اليابان سينمو عند 0.4 % وعلى أساس سنوي سجل النمو الاقتصادي في اليابان ارتفاعاً بنسبة 2.2 % خلال الربع الأول من 2017.

الاقتصاد الامريكى

تباطأ الاقتصاد الأمريكي في الربع الأول من العام2017م بوتيرة أقل حدة من التقديرات الأولية فيما يرجع إلى زيادة أعلى من المتوقع في إنفاق المستهلكين وقفزة أكبر في الصادرات. وزاد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي بلغ 1.4 % مقارنة بـ 1.2 % في القراءة التي أعلنت الشهر الماضي حسب ما قالت وزارة التجارة في تقييمها النهائي. وما زال هذا أدنى معدل

للنمو منذ الربع الثاني من العام 2016م.

ووفقا لتوقعات الاقتصاديون الامريكيون سيظل نمو الناتج المحلي الإجمالي دون تغير يذكر عند 1.2 %. ويميل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الاول للعام 2017 إلى تسجيل أداء ضعيف نسبيا مقارنة بباقي العام بسبب مشاكل في حساب البيانات تقول الحكومة إنها تعمل على حلها. وتلقى النمو الاقتصادي في الربع الأول دعما من تعديل صعودي لإنفاق المستهلكين الذي يشكل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي الأمريكي. وارتفع إنفاق المستهلكين بمعدل بلغ 1.1 % بدلا من 0.6 % مقارنة بالعام 2016.

الاقتصاد البريطانى

كشف تقرير جديد لوكالة الاحصاء الاوروبية "يوروستات" أن الاقتصاد البريطاني اضعف الاقتصادات الاوروبية نموًا في الربع الأول من عام 2017. واشار التقرير ان نمو الاقتصاد البريطاني بمعدل 0.2 % خلال الربع الاول من العام 2017 بمقارنة ب 0.7 % خلال الربع الأخير من عام 2016 . يضعه في اسفل قائمة الاقتصادات الاوروبية. وكان نمو أكبر اقتصادين اوروبيين يضاهيان الاقتصاد البريطاني. وهما المانيا وفرنسا 0.6 % و 0.4 % على التوالي. كما رفعت وكالة الاحصاء الاوروبية معدل نمو الاقتصاد الايطالي في الربع الأول من العام الى 0.4 % بعدما اشارت تقارير في وقت سابق الى نموه بمعدل 0.2 %. ويبين التقرير انه حتى أداء اليونان التي عانت سنوات من الركود كان أفضل من بريطانيا بنمو اقتصادها بمعدل 0.4 %. وبلغ اجمالي نمو اقتصادات الدول التسع عشرة الاعضاء في منطقة اليورو 0.6 %خلال الربع الأول معبراً عن دخولها طور الانتعاش بعد سنوات من الركود.

وعزا الإقتصاديون هبوط معدل نمو اجمالي الناتج المحلي البريطاني في الربع الأول من عام 2017م الى تباطؤ الانفاق الاستهلاكي بحدة تحت وطأة ارتفاع معدل التضخم الذي ادى إلى هبوط قيمة الجنيه الاسترليني منذ الاستفتاء على بريكسيت في يونيو 2016. ومن المتوقع ان يحقق نمو الاقتصاد البريطاني تحسناً طفيفاً في الربع الثاني ولكن غالبية المحللين يرون ان الخروج من الاتحاد الاوروبي سيؤدي الى تراجع نموه وان حجم الضرر الذي سيلحق به يعتمد على طبيعة الاتفاقات التجارية مع الاتحاد الاوروبي. ويتوقع اقتصاديون ان عدم التوصل الى أي اتفاق مع الاتحاد الاوروبي بحلول عام 2019 يمكن ان يكلف بريطانيا إنخفاضاً في اجمالي ناتجها المحلي بنسبة 9 % بحلول عام 2030.

تجدر الإشارة إلى أن نمو الاقتصاد البريطاني سجل إنخفاضاً أعلى مقارنة مع جميع اقتصادات الاتحاد الاوروبي الأخرى نسبة لنمو السكان بمعدلات أعلى في بريطانيا. وكان متوسط نمو الأجور في بريطانيا خلال الفترة (2007 – 2015) والذي يعتبر الحد الأدنى في الاتحاد الاوروبي باستثناء اليونان.

ورغم بريكسيت الذي توقع كثيرون ان يسفر عن ركود فان الاقتصاد البريطاني نما بمعدل 1.8 % عام 2016 . وهو أعلى معدل في مجموعة البلدان الصناعية السبعة. ولكن ارقام وكالة الاحصاء الاوروبية تبين انه كان الأدنى نمواً بين اقتصادات المجموعة في الربع الأول من عام 2017. وتشير احدث توقعات منظمة التعاون الاوروبي والتنمية للاقتصاد البريطاني الى نموه بمعدل 1.6 %خلال عام 2017 مقارنة مع نمو الاقتصاد الاميركي بمعدل 2.1 % ونمو الاقتصاد الالماني بمعدل 2 %. وتتوقع المنظمة تراجع نمو الاقتصاد البريطاني الى 1 % عام 2018 حين تتبدى آثار بريكسيت بصورة أوضح.

ورشة القطاع الزراعي وأثره في التنمية الاقتصادية في السودان

محمود حامد عربي نعيم
إدارة البحوث والتنمية

في إطار تفيذ خطة العام 2016م نظمت إدارة البحوث والتنمية ببنك السودان المركزي بالتعاون مع بنك السودان فرع ود مدني ورشة عمل تحت عنوان (القطاع الزراعي وأثره في التنمية الإقتصادية في السودان) وذلك في يوم الثلاثاء الموافق الاول من نوفمبر 2016 بقاعة التامين الصحي بود مدني بحضور كل من ممثلين من بنك السودان المركزي، المصارف ، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، وزارة الزراعة ، الاتحاد الوطني للشباب السوداني، البحوث الزراعية واتحاد العمال ، و ممثل الوالي وبعض الوزراء الولائيين وعميد كلية الاقتصاد وبعض اساتذة جامعة الجزيرة.

إفتتح السيد/ فتح الرحمن مالك محمد مدير بنك السودان فرع ود مدني الورشة مرحباً بالحضور ومشيراً إلى أن الورشة تأتي في إطار خطة الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء بالتنسيق مع بنك السودان المركزي فرع ود مدني ، ثم قدم السيد وزير الشباب والرياضة بالولاية ممثل السيد الوالي الذي عبر عن شكره وسعادته بحضور الورشة برعاية بنك السودان المركزي، وعبر عن سعادته بلقاء هذا الحضور الكريم، وثمن دور بنك السودان المركزي في العمل على تنظيم الورش والندوات التي تمكنه من وضع خارطة الطريق لسياساته.

الورقة الاولى :

سياسات الدولة التي تهدف الى تنمية القطاعات الانتاجية

مقدم الورقة : عيسى احمد ترايو

عقب على الورقة الدكتور عمران عباس يوسف – قسم الاقتصاد – جامعة الجزيرة

تطرقت الورقة إلى تقديم بعض النماذج التي ترتكز على إحلال الواردات مثلا السودان يستورد قمح وسكر وزيوت وأدوية وغيرها ، ومن المعلوم ان مصنع سكر النيل الابيض لو عمل بطاقته القصوى يمكن ان يوفر فائض قدره 300 ألف طن للتصدير.

أفاد البنك الزراعي على الرغم من انه يتمتع بإمتيازات من بنك السودان، الا انه انخفضت مساهمة البنك في التمويل الزراعي، بعد إنفصال جنوب السودان كان من المتوقع مساهمة قطاع الزراعة بصورة كبيرة ولكن الواقع يشير الى انخفاض الانتاج الزراعي خلال الأعوام 2014 و 2015 وهذا مؤشر سالب ، السؤال الذي يطرح نفسه كيف يتم النهوض بالقطاع الزراعي ونصيبه من اجمالي مصروفات التنمية القومية فقط 13 %، والتمويل تمثل فقـــط 8.5 % من اجمالي التمويل الزراعي.

الورقة الثانية

التنمية الاقتصادية بولاية الجزيرة الواقع والتحديات

مقدم الورقة : الدكتور معتصم أحمد عبد المولى أستاذ مشارك قسم الاقتصاد جامعة الجزيرة

معقب على الورقة الدكتور الزين عبدالله يوسف قسم الاقتصاد جامعة الجزيرة

ترى الورقة ان هناك مشكلة عدم توفر بيانات في الولاية وبالتالي لابد من عمل شراكات بين المؤسسات البحثية والاكاديمية والمؤسسات العامة لعمل قواعد بيانات في الولاية.

وتطرق المعقب إلى مفهوم التمنية التي تعنى بالتغيرات الكمية والنوعية . فالكمية تظهر في النمو المادي . بينما المتغيرات النوعية تظهر في الإنسان ومعاشه . وبالتالي لا بد من التكامل والتضامن بين المؤسسات الاكاديمية والتنفيذية . وأفاد بأن الورقة قد تحدثت عن التنمية في ولاية الجزيرة . و أن هنالك بعض مؤشرات التنمية مثل الأهداف الألفية لم تتطرق لها .

وايضا نسبة الفقر في ولاية الجزيرة بلغ 39% وبالمقارنة مع ولايات السودان تكون الولاية الثالثة من حيث إرتفاع نسبة الفقر وهذه المشكلة تعقدت بعد انفصال الجنوب .

وان الولاية تمتلك ميزة نسبية كبيرة لكن مساهمة القطاعات المنتجة ضعيفة وانعكس هذا في عدد المصانع المتوقفة . والتي اثرت في رفع عدد البطالة في الولاية .

وفي الجوانب الفنية وقفت الورقة على معدلات نمو دخل الفرد الحقيقي في الولاية والتي تقدر ب 2.8% مما ادى لارتفاع التضخم وتدهور الصادرات وسعر الصرف وزيادة معدلات الفقر . عليه لابد من وضع خارطة استثمارية للولاية والاهتمام بالعنصر البشري في مجال الزراعة ومراجعة القوانين والانظمة .

الورقة الثالثة

دور المصارف في تمويل القطاعات الانتاجية بولاية الجزيرة

مقدم الورقة الدكتور مجدي الامين نورين

نائب مدير فرع ودمدني

معقب على الورقة الدكتور / محمد بابكر الجعلي .

أفادت الورقة بأن تقليدية كثير من الانتاج والنشاط الزراعي وعدم تطورها مع تطور الانسان بالرغم من وجود المقومات وتوفرها ادى ذلك الى تدهور النشاط الزراعي في السودان وبالتالي لابد من القضاء على التقليدية .

أشارت الورقة إلى أن عدم ملائمة صيغ التمويل المستخدمة في الزراعة ادى بدوره إلى انخفاض مساهمتها . عليه لابد من استمرار المساهمة في تنفيذ البرامج الزراعية والبرامج التي تهدف الى زيادة الإنتاجية وتشجيع المصارف على الإستثمار في الانشطة الحقيقة . وتخصيص محفظة للصادرات التقليدية الرئيسية (منتجات الثروة الحيوانية والصمغ العربي وغيرها) مع الإستمرار في تمويل تحديث الزراعة .

وتطرق معقب الورقة بصورة عامة إلى معوقات الزراعة في السودان وضرورة وضع السياسات التي تدعم القطاع التقليدي .

الورقة الرابعة

دور القطاع الزراعي في تنمية اقتصاد الولاية

مقدم الورقة : سارة أحمد محمد علي

مدير مركز المعلومات بوزارة الزراعة

معقب الورقة الدكتور هيثم أبراهيم محمد

قسم التنمية الريفية – جامعة الجزيرة

أشارت الورقة إلى وفرة الموارد الطبيعية في السودان وبالرغم من ذلك تلاحظ ضعف مساهمة الزراعة في

الناتج المحلي الاجمالي مع إرتفاع مساهمة القطاع الخدمي وبالتالي يتوقع ان يسبب ذلك مشكلات كثيرة للمناطق الحضرية بالهجرة إليها من الريف . وان الولاية تذخر بمؤسسات أكاديمية وبحثية تساعد على عمل شراكات معها لتقديم دراسات وسياسات تساعد واضعي ومتخذي السياسة .

وأيضا تطرقت الورقة إلى ضرورة التركيز على البنية التحتية والإستفادة من التجارب العالمية

خلُصت الورشة إلى عدد من التوصيات اهمها :

1. ضرورة اعادة هيكلة المصارف المتخصصة وايجاد تصور حول كيفية تشجيع التمويل المصرفى وتوجيهه للقطاعات الانتاجية الحقيقية . مع توجيه مجمل المحفظة التمويلية للبنوك المتخصصة في القطاع المعني.
2. تشجيع المصارف لتمويل الصناعات التحويلية التى تعتمد على المنتجات الزراعية وذلك لاضافة القيمة وتوفير فرص العمل وبالتالى تخفيف حدة الفقر. والتوجه إلى تمويل المشروعات التي تنتج بغرض الصادرات مع التركيز على الجودة والخدمات المصاحبة لعملية الصادر مثل التغليف والنقل المبرد وغيرها .
3. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة فى مجال الانتاج الزراعى والصناعى بغرض الاكتفاء الذاتى والصادر وتوفير فرص العمالة الكثيفة .
4. العمل على تخفيض تكلفة الانتاج بتقليل الرسوم والضرائب والجمارك على مدخلات الانتاج والمنتجات الزراعية والصناعية .
5. ضرورة المحافظة على الاسواق التقليدية للصادرات السودانية والنظر فى ايجاد اسواق جديدة عن طريق الترويج للمنتجات السودانية عبر السفارات والقنصليات السودانية بالخارج .
6. تشجيع البحوث والدراسات التي تستهدف تطوير المنتجات التي يتمتع بها السودان بميزات نسبية أو تتوافر لها الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذه الميزات النسبية .
7. تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من العناصر والمزايا الإيجابية التي تشكل في مجموعها حافزاً كافياً لجذب الاستثمارات الأجنبية منها وجود الاراضى والبيئة الخصبة الصالحة للزراعة . واتجاه الدولة والتزامها الواضح والمستمر بتعزيز النشاط الاقتصادي في إطار سياسات الاقتصاد الكلى .
8. تشجيع القطاع الخاص للدخول في الصادر البستاني والحيواني . وذلك بتقديم الدعم الفني وتسهيل الاجراءات . بالاضافة للإسراع في انشاء مركز الصادر البستاني بالولاية .
9. تشجيع الصناعات التحويلية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات كصناعة السكر . الارز . مركزات العصائر والمربات . معاصر الزيوت . المطاحن .الغزل والنسيج . الجلود والمصنوعات الجلدية. الالبان ومنتجاتها وغيرها من الصناعات .
10. الاستمرار في برامج التمويل الاصغر بما يخدم صغار المنتجين والاسر المنتجة والقطاع الزراعي.
11. مراجعة استراتيجية تنمية الولاية وتقييمها والتركيز على التنمية المتوازنة بين محليات الولاية.
12. مراجعة القوانين والسياسات الخاصة بالاستثمار في الولاية . وذلك لجذب راس المال الوطني والاجنبي للاستثمار في الولاية.

قرات لك ..

كتاب بعنوان :

التضخم النقدى أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث

هادية خالد عبدالرحمن

إدارة البحوث والتنمية

دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين

للكاتب الدكتور : أحمد محمد أحمد أبو طه - جامعة الأزهر

يهدف الكتاب إلى تعريف التضخم النقدي Monetary Inflation -) . حيث يعرف بإنه حالة الارتفاع المستمر في الأسعار بشكل عام وتبعاً لذلك فإنه يمثل الانخفاض المستمر في القوة الشرائية بسبب كثرة النقود المتداولة. ويعكس التضخم النقدي حالة عدم التوازن الاقتصادي في أسواق السلع والخدمات وعوامل الانتاج . كما إن التضخم النقدي ينجم عن اختلال التوازن بين عرض النقود وكمية السلع والخدمات في السوق. إذ أن الزيادة في عرض النقود أعلى من حجم الزيادة في تدفق السلع والخدمات . مما يؤدي ذلك إلى ظهور حالة التضخم النقدي في الاقتصاد نظراً لكون عرض النقود المتداولة أعلى من العرض السلعي في السوق ويقاس التضخم النقدي عادة باستخدام الرقم القياسي العام للأسعار. حيث يعبر التضخم النقدي السنوي عن نسبة الزيادة السنوية الطارئة على الرقم القياسي (سنة الأساس) .

تناول الكاتب فى الفصل الاول حقيقة النقود وهي تمثل الوسيلة التي يتوصل الناس بها الى اشباع رغباتهم والوصول الى حاجاتهم مما في ايدى الناس وتحت سلطانهم . وقد كان لها بالنسبة للدولة الاسلامية تاريخ وصاحبها تطور . ولقد بحث علماء المسلمين في ذلك نظراً لإرتباط كثير من الأحكام الشرعية بها . كما في واجبات الزكاة والخراج وإقامة حد السرقة . ....الخ .

وأيضاً تطرق الكاتب الىمفهوم النقود عند علماء اللغة العربية وفقهاء الشريعة المحمدية وعلماء الإقتصاد في المبحث الأول .وانواع النقود في المبحث الثانى . وكذلك أشار الى التكييف الفقهي للنقود فى المبحث الثالث .

وفى الفصل الثانى من الكتاب تناول الكاتب حقيقة التضخم النقدى وانواعه وطرق قياسه . بالاضافة الى التكييف الفقهي له . وأشار أيضاً الى أهم المشكلات الإقتصادية المعاصرة المتمثلة فى مشكلة التضخم النقدى . حيث تنخفض قيمة النقد وترفع أسعار السلع . فتتأثر التزامات الدولة كما يتأثر افراد المجتمع من خلال تعاملهم بالإقراض. يتكون هذا الفصل من اربعة مباحث إستعرض المبحث الأول حقيقة التضخم النقدى عند كل من علماء اللغة العربية . علماء الشريعة المحمدية . علماء الاقتصاد المعاصر. بينما تناول المبحث الثاني انواع التضخم النقدى. حيث إن اختلاف علماء الاقتصاد في مفهوم التضخم جعلهم يختلفون في تحديد انواعه . وفي المبحث الثالث تطرق الى قياس التضخم النقدي . وفي المبحث الرابع تحدث الكاتب عن التكييف الفقهي للتضخم النقدي .

عدد الكاتب فى الفصل الثالث أسباب التضخم

النقدي . أشار الى أن التضخم ظاهرة كلية مركبة . لها اسبابها المتعددة المتداخلة المتبادلة التأثير والتأثر . وقد ذهب الفكر الإقتصادى المعاصر في دراسته لإسباب وعوامل التضخم متأثراً بالموقف الفلسفي فهنالك مثلاً أرباب نظرية كمية النقود وهناك النقديون المعاصرون والكينزيون وغيرهم . وكل يرى في تفسير التضخم ماينسجم مع خلفياته الاقتصادية فمنهم من يذهب الى تفسيره من خلال العامل النقدي . ومنهم من يفسره من خلال الطلب الكلي . ومنهم من يفسره من خلال العامل المؤسسى . وهناك غيرهم .

وتوصل الكاتب الى عدم اتفاق النظريات الاقتصادية فى تحديد أسباب التضخم النقدى إلا انهم ذكرو عدة اسباب تساهم في هذه الظاهرة منها:

- التعامل الربوي
- قلة الإنتاج وضعف الإقتصاد
- التضخم الناشئ عن زيادة النفقات
- تمويل النفقات العسكرية
- عامل التوقعات
- الزيادة في نفقات عناصر الإنتاج
- زيادة كمية الأوراق النقدية (العامل النقدي)
- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب
- العامل الدولي
- التضخم الهيكلي
- العامل السياسى والإجتماعي
- تدهور معدلات إستغلال الطاقة الإنتاجية

وأيضاً تناول الكاتب فى الفصل الرابع من الكتاب آثار التضخم النقدى. وذكر أن التضخم النقدي من الظواهر الاقتصادية التى لها تأثير على جوانب عديدة من حياة الناس . فإنخفاض قيمة النقود او قوتها الشرائية بسبب ارتفاع المستوى العام للاسعار له اثار اقتصادية . وسلوكية . و اجتماعية . و سياسية . وتختلف هذه الاثار باختلاف نسبة التضخم النقدي ودرجته . فكلما ازدادت نسبة التضخم النقدي تفاقمت تلك الاثار وتعقدت تلك الاشكالات الناجمة عن التضخم النقدي . وفيما يلى إشارة الى أبرز اهم آثار التضخم النقدى سواء على المستوى الفردى او المستوى الجماعي وذلك في ثلاثة مباحث . المبحث الأول الأثار الإقتصادية للتضخم النقدي . المبحث الثاني أثر التضخم النقدي على الأفراد والمجتمع والأخلاق . المبحث الثالث أثر التضخم النقدي على قيمة النقود .

وأخيراً توصل الكاتب الى عدد من النتائج والتوصيات أهمها :

- النقود لاتقصد لذاتها وإنما هي وسيلة للتعامل بها . والوسيلة المحضة التى لايتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيفما كانت . لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .
- يعتبر الورق النقدي المعاصر نقداً قائماً بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة . لتحقيق علة الثمنية فيها . وإصطلاح الناس على التعامل به . وتنطبق عليه احكام الصرف وشروطه فيما يتعلق ببيعه وشرائه . بإعتبار ان كل عملة من العملات الورقية جنس مستقل بذاته مختلف عن غيره لإختلاف الجهة التى أصدرته .
- إن النقود الورقية قابلة لتدهور القيمة اكثر من الذهب والفضة . وأن كثيراً من الدول تعانى من مشاكل التضخم النقدي وانخفاض قيمة عملتها . وظهور النزاع بين الناس .وأيضاً تغير قيمة النقود الورقية تغيراً كبيراً يعتبر من العيوب الموجبة للضمان . والضمان غير الربا فهو متعلق بما يثبت في ذمة المدين بنقود ورقية .
- التضخم ظاهرة مركبة وليست جزئية . كما انه ظاهرة إجتماعية وسياسية إضافة إلى كونها ظاهرة إقتصادية .
- يوصى الباحث الأفراد . والشركات . والمؤسسات إلى العناية الفائقة بإخراج الزكاة على الوجه المشروع . وعدم إنقاصها عن المقدار الواجب أو التحايل أو التغافل عن بعض الأموال التي تجب فيها الزكاة . وأن يخرجوها طيّبة بها نفوسهم . تزكو بها اموالهم ويسلم للمسلمين اقتصادهم وتآلفهم .
- تحريم الربا واستبدالها بنظام المشاركة . أو المضاربة وبهذا تلغي تقلبات الأسعار الناشئة عن تغير سعر الفائدة .
- محاربة الدعايات والاعلانات المضللة . وتدعيم القيم الاسلامية التى تحول دون تقلبات الاسعار .

مؤشرات إقتصادية

اعداد :

نفيسة محمد ميرغني

إدارة الإحصاء

جدول (1)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفترة 2005 - 2007

سنة الأساس (1990= 100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	34,730.7
	(5.1)	(6.5)	(6.1)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.4)	(15.7)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

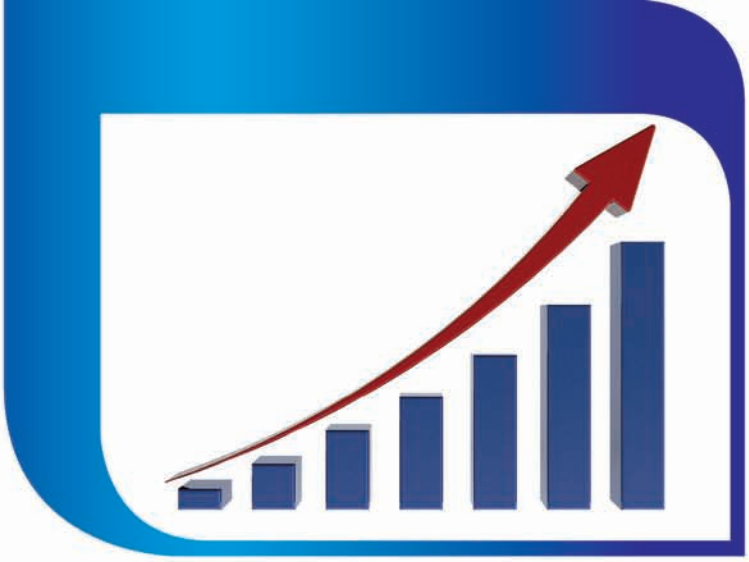

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 -مارس 2017:

سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(13.8)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
ديسمبر	262.8	277.9	248.0
	(44.4)	(46)	(42.7)
2013			
ديسمبر	372.9	392.1	354.4
	(41.9)	(41.1)	(42.9)
2014			
ديسمبر	468.6×	502.7	436.5
	(25.7)	(28.2)	(23.2)
2015			
ديسمبر	527.6	554.5	502.6
	(12.58)	(10.31)	(15.15)

2016			
يناير	531.31	554.06	511.27
	(12.44)	(11.37)	(13.79)
فبراير	536.1	557.4	517.5
	(12.94)	(11.44)	(14.73)
مارس	536.9	558.6	517.5
	(11.7)	(10.12)	(13.55)
أبريل	547.4	570.7	526.6
	(12.85)	(11.30)	(14.64)
مايو	559.7	584.7	537.2
	(13.98)	(12.96)	(15.31)
يونيو	579.0	606.4	554.1
	(14.31)	(12.71)	(16.30)
يوليو	596.6	621.2	574.3
	(16.50)	(14.25)	(19.14)
أغسطس	596.6	633.9	584.4
	(18.15)	(16.66)	(19.94)
سبتمبر	617.4	642.5	594.9
	(18.32)	(17.19)	(19.61)
اكتوبر	623.4	649.8	599.7
	(19.6)	(19.18)	(20.15)
نوفمبر	676.6	711.9	644.9
	(29.5)	(30.71)	(28.31)
ديسمبر	688.4	729.4	651.0
	(30.5)	(31.53)	(29.52)
2017			
يناير	705.9	746.0	669.4
	(32.9)	(34.7)	(30.9)
فبراير	715.9	760.0	675.2
	(33.5)	(36.4)	(30.5)
مارس	723.1	769.9	679.8
	(34.7)	(37.8)	(31.3)

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء
× بيانات معدلة
ملحوظة : معدلات التضخم بين الأقواس

جـــدول رقـــم (2)

المتوسط الشهري لاسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي خلال الفترة (2005 - مارس 2017)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.301	2.313
ديسمبر 2006	2.008	2.018
ديسمبر 2007	2.029	2.039
ديسمبر 2008	2.190	2.200
ديسمبر 2009	2.236	2.247
ديسمبر 2010	2.482	2.495
ديسمبر 2012	4.398	4.420
ديسمبر 2013	5.682	5.710
ديسمبر 2014	5.857	5.886
ديسمبر 2015	6.077	6.107
2016		
يناير	6.077	6.107
فبراير	6.077	6.107
مارس	6.077	6.107
أبريل	6.077	6.108
مايو	6.077	6.108
يونيو	6.077	6.107
يوليو	6.077	6.107
أغسطس	6.077	6.107
سبتمبر	6.199	6.230
اكتوبر	6.366	6.398
نوفمبر	6.481	6.513
ديسمبر	6.554	6.586
2017		
يناير	6.618	6.651
فبراير	6.667	6.700
مارس	6.667	6.700

جدول رقم(3)

متوسط أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك خلال الفترة (2005 - مارس 2017)
(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.300	2.318
ديسمبر 2006	2.006	2.025
ديسمبر 2007	2.030	2.060
ديسمبر 2008	2.150	2.245
ديسمبر 2009	2.192	2.450
ديسمبر 2010	2.595	2.606
ديسمبر 2011	2.745	2.756
ديسمبر 2012	5.942	5.971
ديسمبر 2013	5.939	5.969
ديسمبر 2014	6.276	6.306
ديسمبر 2015	6.414	6.446
2016		
يناير	6.414	6.446
فبراير	6.414	6.446
مارس	6.414	6.446
أبريل	6.405	6.437
مايو	6.405	6.437
يونيو	6.405	6.437
يوليو	6.405	6.437
اغسطس	6.414	6.445
سبتمبر	6.502	6.535
اكتوبر	6.502	6.535
نوفمبر	7.047	7.082
ديسمبر	7.077	7.113
2017		
يناير	7.000	7.009
فبراير	6.894	6.905
مارس	6.919	6.931

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(4)

متوسط أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة خلال الفترة (2005 – مارس 2017)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.305	2.314
ديسمبر 2006	2.010	2.020
ديسمبر 2007	2.030	2.040
ديسمبر 2008	2.160	2.220
ديسمبر 2009	2.245	2.373
ديسمبر 2010	2.515	2.525
ديسمبر 2011	2.749	2.760
ديسمبر 2012	6.180	6.211
ديسمبر 2013	5.946	5.975
ديسمبر 2014 ×	6.282	6.313
ديسمبر 2015	6.414	6.446
2016		
يناير	6.414	6.446
فبراير	6.414	6.446
مارس	6.414	6.446
أبريل	6.413	6.445
مايو	6.413	6.445
يونيو	6.413	6.445
يوليو	6.413	6.445
أغسطس	6.413	6.445
سبتمبر	6.502	6.535
اكتوبر	6.502	6.535
نوفمبر	7.047	7.082
ديسمبر	7.077	7.113
2017		
يناير	7.005	7.054
فبراير	6.894	6.903
مارس	6.916	6.931

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(5) مؤشرات نقدية خلال الفترة (2012 - مارس 2017م)

مليون جنية

البيـــــان	2012	2013	2014	2015	2016					2017		
الفتـــرة	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس
عرض النقود	8.663.3	66.445.7	77.739.0	93.642.6	100.760	106.225	110.903	120.800	126.783	130.178	135.474
العملة لدى الجمهور	16.751.5	19.178.4	23.343.1	27.495.4	28.259.4	31.699.0	32.486.8	38.712.0	38.548.1	9.745.6	41.380.0
الودائع تحت الطلب	14.241.9	6.486.9	19.743.0	25.376.3	28.409.1	29.154.0	30.754.6	33.460.8	35.803.4	36.859.0	37.762.7
شبه النقود	27.669.9	30.780.4	34.652.9	40.770.9	44.091.4	45.372.0	47.661.9	48.627.2	52.431.8	53.573.9	56.331.1
اجمالي اصول (خصوم) البنوك	67.049.6	77.479.8	92.317.0	108.937.6	115.503.3	123.259.0	128.065.9	132.713.5	134.478.3	136.641.7	142.355.4
إجمالي التمويل المصرفي	30.482.8	37.657.1	44.320.7	53.456.8	56.691.0	60.438.0	63.660.6	67.688.6	68.358.0	69.350.0	71.741.0
اجمالي الودائع المصرفية	39.919.9	44.533.3	53.978.5	63.884.8	69.993.0	72.311.0	75.563.2	79.918.2	85.736.0	88.176.0	92.357.0
العملة لدى الجمهور/ عرض النقود %	28.6	28.9	30.0	29.4	28.0	29.8	29.3	32.0	30.4	30.5	30.5
الودائع تحت الطلب/ عرض النقود %	24.3	24.8	25.4	27.1	28.2	27.4	27.7	27.7	28.2	28.3	27.9
شبه النقود / عرض النقود %	47.2	46.3	44.6	43.5	43.8	42.7	43.0	40.3	41.4	41.2	41.6
اجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	76.4	84.6	82.1	83.7					79.7	78.6	77.7

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والاجنبية خلال الفترة ديسمبر (2012 - مارس 2017)

مليون جنيه

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الوارد ات	التجارة المحلية	النقل والتخزين	التعدين	التشييد	أخرى	المجموع
ديسمبر 2012	3.745.4	3.914.6	909.5	2.261.2	3.894.2	2.226.1	89.4	3.383.8	10.058.5	30.482.8
ديسمبر 2013	5.302.6	6.074.6	1.197.0	2.374.7	3.488.7	3.640.2	188.6	4.275.7	11.115.0	37.657.1
ديسمبر 2014	6.908.1	6.690.7	1.488.9	1.630.8	3.798.7	4.146.9	361.3	7.142.9	12.152.2	44.320.7
ديسمبر 2015	8.572.9	7.656.9	1.383.1	1.442.1	5.930.0	4.015.2	311.2	9.660.3	14.485.0	53.456.8
2016										
يناير	9.155.6	8.753.5	1.439.4	350.7.	5.945.9	4.259.5	357.4	612.2.	3.205.1	54.079.3
فبراير	9.128.4	9.081.7	1.523.0	287.9.	6.320.3	4.089.9	332.5	381.5.	4.036.2	55.181.3
مارس	8.939.0	9.536.6	1.622.4	306.3.	6.802.8	4.188.9	351.9	391.3.	4.551.8	56.691.0
أبريل	8.810.4	9.417.7	1.663.0	366.0.	7.036.1	4.354.9	468.3	291.9.	4.659.8	57.068.2
مايو	8.902.9	9.720.8	1.674.7	480.9.	7.178.6	4.386.7	383.4	998.4.	4.798.3	58.524.8
يونيو	9.411.6	9.775.7	1.654.1	622.5.	7.415.5	4.397.7	560.2	0.335.3	5.265.2	60.437.8
يوليو	9.609.5	9.925.2	1.495.0	640.1.	7.628.6	4.248.5	593.2	9.944.0	5.816.3	60.900.4
أغسطس	9.925.8	8.892.1	1.484.1	674.3.	7.900.0	4.875.9	527.1	0.532.0	6.533.7	62.345.0
سبتمبر	10.356.6	8.855.5	1.444.8	053.5.	8.239.1	4.914.0	575.2	0.280.8	6.941.1	63.660.6
اكتوبر	10.872.4	8.759.1	1.329.8	022.5.	8.168.9	5.014.6	601.1	0.150.4	6.562.9	63.481.8
نوفمبر	11.617.9	8.692.5	1.342.9	317.1.	8.377.9	5.024.3	591.4	0.259.9	6.971.1	65.194.9
ديسمبر	11.949.9	8.942.8	1.539.0	686.0.	8.835.3	4.944.8	624.3	0.717.4	7.449.2	67.688.6
2017										
يناير	11.514.3	8.701.4	1.478.9	724.4.	9.301.3	4.550.0	540.6	0.599.5	8.947.9	68.358.3
فبراير	10.721.4	8.903.2	1.681.6	2.772.3	9.527.0	4.481.1	771.0	0.964.3	9.528.6	69.350.4
مارس	10.652.3	9.352.5	1.733.0	751.2.	9.810.6	5.183.3	720.0	1.360.4	0.177.9	71.741.2

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية - بالعملة المحلية

الفترة	2005	2006	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصيغة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير-مارس
المرابحة	3.010.3	5.559.1	8.186.3	11.474.1	14.312.9	12.021.9	8.012.7	20.180.4	26.968.5	38.518.7	9.942.7
%	43.3	53.5	52.3	51.9	61.4	49.9	53.3	52.2	49.8	46.2	44.6
المشاركة	2.143.0	2.116.5	1.641.4	1.981.9	1.548.5	2.636.9	3.740.7	3.625.3	3.822.8	5.594.0	1.657.1
%	30.8	20.4	10.5	9.0	6.6	10.9	11.1	9.4	7.1		7.4
المضاربة	292.3	532.0	956.0	1.480.0	1.424.7	1.296.3	1.772.9	2.086.5	3.582.1	4.165.5	2.052.2
%	4.2	5.1	6.1	6.7	6.1	5.4	5.2	5.4	6.6	5.0	9.2
السلم	145.2	133.0	349.6	257.6	174.8	459.8	665.3	1.464.3	1.622.9	2.499.7	176.1
%	2.1	1.3	2.2	1.2	0.7	1.9	2.0	3.8	3.0	3.0	0.8
المقاولة	na	na	1.005.6	2.295.6	1.952.2	2.160.1	3.929.5	5.178.3	8.402.2	17.271.5	6.009.2
%	na	na	6.4	10.4	8.4	9.0	11.6	13.4	15.5	20.7	27.0
الاجارة	na	na	24.8	52.2	35.8	89.6	331.2	144.6	200.2	290.4	193.5
%	na	na	0.2	0.2	0.2	0.4	1.0	0.4	0.4	0.3	0.9
الاستصناع	na	na	0.0	0.0	-	20.1	32.4	43.2	47.2	52.3	3.0
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القرض الحسن	na	na	0.0	0.0	-	125.5	99.6	208.7	120.9	240.8	66.6
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أخرى	1.362.9	2.054.3	3.496.0	4.566.1	3.880.3	5.292.7	5.238.2	5.747.4	9.426.3	14.722.4	2.188.3
%	19.6	19.8	22.3	20.7	16.6	22.0	15.5	14.9	17.4	17.7	9.8
المجموع	6.953.7	10.394.9	15.659.8	22.107.4	23.329.2	24.102.8	33.822.5	38.678.6	54.193.3	83.355.3	22.288.5
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : بنك السودان المركزي

× لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

×× إضافة القرض الحسن والإستصناع كصيغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012م

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية - بالعملة المحلية (2005 - مارس 2017)

مليون جنيه

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير- مارس
الزراعة	571.1	786.1	837.1	1,485.7	1,686.1	1,599.8	1,483.9	2,873.0	6,721.0	6,062.1	11,089.4	18,893.6	3,069.9
%	8.2	7.6	6.7	10.1	10.8	7.2	6.4	11.9	19.9	15.7	20.5	22.7	13.8
الصناعة	830.5	848.5	1,314.3	1,904.0	1,556.5	3,826.9	5,531.0	4,577.5	5,486.7	5,155.8	7,899.3	9,570.9	2,910.3
%	11.9	8.2	10.4	13.0	9.9	17.3	23.7	19.0	16.2	13.3	14.6	11.5	13.1
الصادر	339.5	351.3	264.9	481.1	370.0	479.2	865.0	1,065.6	2,259.2	1,771.5	2,230.5	1,629.1	644.4
%	4.9	3.4	2.1	3.3	2.4	2.2	3.7	4.4	6.7	4.6	4.1	2.0	2.9
النقل والتخزين	0.0	0.0	1,119.6	862.2	999.4	1,011.5	1,421.3	1,636.1	3,433.9	2,237.3	2,508.5	3,455.7	955.2
%	0.0	0.0	8.9	5.9	6.4	4.6	6.1	6.8	10.2	5.8	4.6	4.1	4.3
التنمية الاجتماعية××	247.4	334.3	382.0	446.1	469.5	616.2	582.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
%	3.6	3.2	3.0	3.0	3.0	2.8	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التجارة المحلية	1,493.6	1,821.1	2,093.4	2,370.6	2,320.9	2,872.8	3,763.2	4,168.4	4,368.8	6,588.3	9,928.5	16,627.3	4,582.1
%	21.5	17.5	16.6	16.1	14.8	13.0	16.1	17.3	12.9	17.0	18.3	19.9	20.6
الطاقة والتعدين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	76.7	520.5	129.2	488.5	610.4	401.2	941.6	261.1
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	2.2	0.5	1.4	1.6	0.7	1.1	1.2
التشييد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,052.3	991.3	2,152.9	3,042.3	3,848.1	5,937.0	9,873.8	2,345.8
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.3	4.2	8.9	9.0	9.9	11.0	11.8	10.5
الاستيراد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,317.4	2,562.9	1,259.9	1,886.0	2,968.2	1,568.9	3,012.6	625.1
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.5	11.0	5.2	5.6	7.7	2.9	3.6	2.8
أخرى×	3,471.6	6,253.6	6,576.0	7,131.6	8,257.3	7,254.7	5,607.9	6,240.3	6,136.1	9,436.9	12,630.0	19,350.7	6,894.5
%	49.9	60.2	52.2	48.6	52.7	32.8	24.0	25.9	18.1	24.4	23.3	23.2	30.9
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	38,678.6	54,193.3	83,355.3	22,288.5
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : بنك السودان المركزي

× لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

×× قطاع التنمية الإجتماعية مضن في الأنشطة الإقتصادية الأخرى بدءاً من يناير 2012

do today.

8- Integration with mobile banking was ranked as a "must have" feature of mobile wallet by many customers.

9- Lack of merchant acceptance is a barrier to adoption; non-users also cite security and privacy concerns as the most common reason for not using mobile payments.

10- All stakeholders in the mobile payment eco-system, will have a share in the benefits including Financial inclusion, Customer acquisition, increased liquidity due to the introduction of e-money which has the feature of high circulation velocity and fees sharing.

11- Free and fair competition in transaction fees should be allowed between different service providers; however, should abide by CBOS Fee boundaries & rules.

12- Agents should be compensated for providing registration, and cash flow (cash-in and cash-out) transactions with the end custom with commissions agreed upon with the service providers (FSP & CSP).

ACRONYMS

Central Bank of Sudan (CBOS)
Financial Services Providers (FSPs)
Point - of - Sell (POS)
Mobile Network Operator (MNO)
Network Service Providers (NSPs)
Trusted Service Manager (TSM)
Payment Services Providers (PSPs)
Network Service Providers (NSPs)
Business - to - Business (B2B)
Business- to- Consumer (B2C)
Personal Identification Number (PIN)
Unstructured Supplementary Service Data (USSD)
Mediterranean Disaster Information Networks (MEDINs)
Short Message Service (SMS)

REFERENCES:

a) Central Bank of Sudan- annual report – chapter 4- electronic payment methods during 2015, 2016

b) Central Bank of Sudan- annual report - Electronic Banking Services Company (EBS) data

c) The European Financial Review February – March 2013- Sunil Gupta - The Mobile Banking and Payment Revolution

d) Global Telecommunications papers - Mobile money — the next wave of growth

e) Study of Mobile Banking & Payments (3rd Ed.)

f) Mobile Payments: Risk, Security and Assurance Issues

g) Mobile payment system – business model – prepaid by ZahirMohamed Osman

h) UGANDAMOBILEMONEYASSESSMENT AND CASE STUDY – United States Agency for International Development - November 2011

i) MOBILE PAYMENTS GOVIRAL M-PESA IN KENYA - Ignacio Mas and Dan Radcliffe

Retailers & Utilities: Business owners who utilize mobile payment system and offer sale of their goods and services through it.

System Operator: Deploys and manages the centralized mobile payment platform.

NTC: The authorized regulator that governs telecommunication industry in Sudan, it identifies the components (SIM cards, STK, SMS & USSD) of mobile communication services over which MNOs have control and which are essential for the provision of mobile financial services; and set the regulations that comply with all Mobile Money regulations.

Figure 5 : Mobile Payments Entities Relationship:

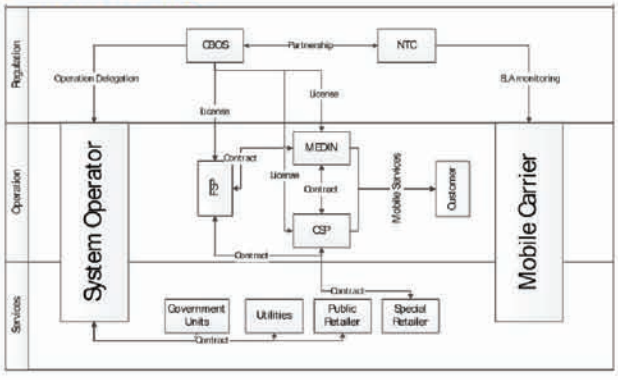

Source: Central Bank of Sudan - Management of payment systems

Challenges Facing Mobile Payments Project in Sudan:

There are major challenges facing the conduct of the mobile payments in Sudan, such as :

1- Lack of merchant acceptance in Sudan is a main barrier to adopt mobile payments behavior.

2- Non-users site security and privacy concerns are the most common reason for not using mobile payments, so the role of the services providers to assure their customers that these applications are safe and time saving.

3- Most consumers do not have enough experience using mobile payments such as online shopping and paying bills, as a result of low level of awareness towards banking system. Even these days people keep their money in houses instead of banks, which reflect the lack of confidence.

4- There are technical obstacles in Sudan, such as internet connection speeds, narrow networks coverage, and week infrastructures, especially in rural areas; on the other hand the majority of the populations aren't using smart phones.

5- The difference in the attitude towards the mobile payment system between the Central Bank of Sudan as regulator and supervisor and the Financial Services Providers (Banks). The Central Bank cares about the size of the large transactions in the service, while the companies are running after the size of the profit regardless of the volume of transactions.

Conclusions and Recommendations

1-Usage of the mobile channel for mobile banking and mobile payments continues to increase, right now the future is promising and seductive, but uncertain.

2-Ubiquitous merchant acceptance could drive increased usage of mobile payments (particularly among current users), but would not be enough to motivate many non-users.

3-Mobile banking has rapidly established itself as an important customer service channel and a critical component of a bank's distribution strategy.

4- Money is stored in an electronic wallet linked to a mobile number, and the service available to anyone who has a mobile device.

5- Do not need identification papers in the basic account.

6- Money inside the mobile is protected by a password and security and privacy as well as convenience are key drivers from a consumer perspective.

7- Banks have an opportunity to play a greater role in mobile payments than they

sector equal opportunities to highlight the innovative services that serve the client and at the same time enables the central bank to manage electronic money and settle transactions. as well as the circulation of funds within the banking system, which enables the central bank to manage liquidity in the economy and finance production and development projects.

Table (1) shows electronic payment methods during 2015 and 2016.

Table (1) Electronic Payment Methods

(Number)

Year	2015	*2016	%
Number ATMs Machines	1,047	1,189	13.6
Number of Bank Cards	1,116,648	1,380579	23.6
Number of sale points	2,885	3,480	20.6
***Electronic Wallet Cards	2,221,615	1,495,001	(32.7)

Source : Central Bank of Sudan- annual report

Table (1) shows an increase in the ATMs machines by 13.6%, beside the number of bank's card by 23.6%, and the number of sale points by 20.6%, but the number of electronic wallet cards decreased by 32.7%.

Table (2) Electronic Banking Dealings

(Number)

Year	Transactions with Banking Cards
2015	22,564,336
2016	25,860,051
%	14.6

Table (2) shows that the transactions in banking card increased by 14.6% from 22.6 million transactions in 2015 to 25.9 million transactions in 2016, by 14.6%.

Main features of Mobile payments in Sudan are:

- Interoperability.
- Ensure wide spread of the system.
- Provide equal opportunity to all stakeholders in the system especially the customer.
- Mobile payment allows a number of services to both the customer and the agent. Like the personal transfers (can transfer electronic money to registered or unregistered customers)
- Allows purchase of credit for personal use or for someone else for all networks
- Transfer from a bank account to a mobile account, and transfer from an electronic wallet account to a mobile account
- Financial Deposit Service that allows the deposit of money in mobile, and the withdrawal service that allows withdrawing money versus electronic money.
- Allow the customer to withdraw his money from his account through any agent regardless of the entity through which the registration process was carried out.

Stakeholders of the mobile payment in Sudan:

Mobile payment services in Sudan involve the following stakeholders:1

Central Bank of Sudan :(CBOS) is the Issuer, regulator and licensor of the Mobile Payment services. CBOS also sets the regulations and key role definitions of all stakeholders in the eco-system

Financial Services Providers (Banks): (FSPs) Responsible for financial side and cash flow; provision of e-money to the CSP and merchant distribution networks. FSP could also work as CSP.

Customer Services Providers :(CSPs): Responsible for customers, and agent's management, including customer education and awareness.

MEDINs: Responsible for providing registration and cash flow transactions with the end customers. CSP or FSP can build their own agent network to their own customers or for other CSP or FSP customers in return additional commissions

1 Central Bank of Sudan - Management of payment systems

- preexisting country conditions that made Kenya a conducive environment for a successful mobile money deployment.
- a clever service design that facilitated rapid adoption and early capturing of network effects.
- a business execution strategy that helped M-PESA rapidly reach a critical mass of customers.

Figure 4 : Outlets Offering Financial Services in Kenya

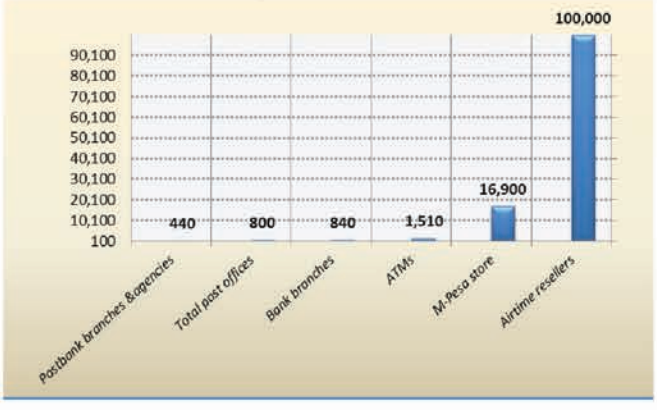

Sources: Central Bank of Kenya, Kenya Post Office Savings Bank.

M-PESA was developed by mobile phone operator Vodafone and launched commercially by its Kenyan Affiliate Safari- com in March 2007.

To access the service, customers must first register at an authorized M-PESA retail outlet. They are then assigned an individual electronic money account linked to their phone number and accessible through an application stored on the subscriber identification module (SIM) cards of their mobile phones.

The application has two main functions.

First, it allows customers to deposit cash to withdraw cash from their accounts by exchanging cash for electronic value at a network of retail stores.

Second, it allows users to transfer funds to others, to pay bills, and to purchase mobile airtime credit.

Mobile payments- Experience of Sudan:

Banking technology in Sudan started through the development of the electronic payment system represented in SWIFT and electronic clearing services which connects the banks with the Central Bank of Sudan, in addition to electronic payment which facilitates payments by introducing the banking card which helped in attracting currency into the banking system.

Mobile payments service was started in September 2016, regulated and managed by Central Bank of Sudan (CBOS).All customer mobile wallets, balances and transactions that affect these balances are stored and managed centrally. This represents the most important step to implement the electronic government, and allows customers to do their financial transactions by mobile phone.

The mobile payments in Sudan is a centralized system that all customer mobile wallets, balances and any transactions that affect these balances are stored and managed centrally.

Mobile payments service is targeting about 10 million internet users from a total of 28 million active players in Sudan. However, the telecommunications service covers 84% of the populated area, whom are capable of providing electronic payment service and achieving financial coverage.

Central Bank of Sudan aims to use electronic payment system as one of the instruments to control the money supply, and achieving financial inclusion.

Mobile payments service in Sudan gives all commercial banks, companies and private

Figure 2 : Payment Dynamics

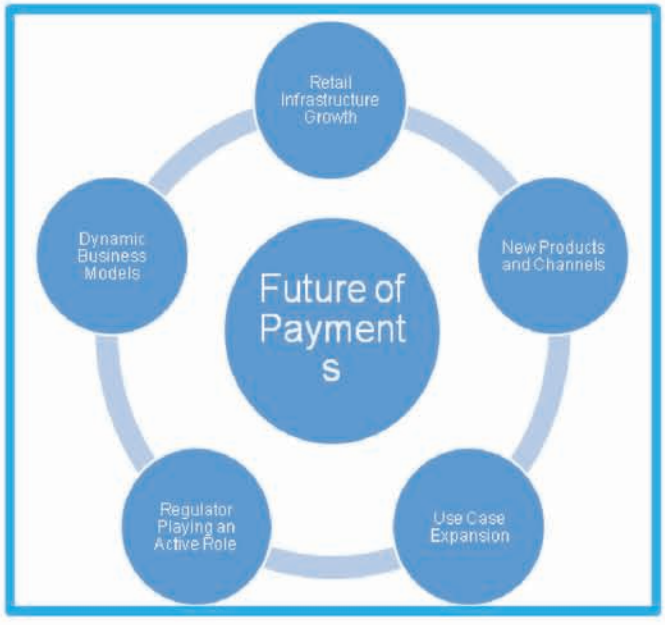

Source:Emerging Markets - Driving the payments transformation

Experiences of some neighboring countries in the field of mobile payments:

Experience of Uganda:

In Uganda within three years the mobile money project was grown from zero to at least 1.5 million, and this rapid expansion appear the need for safe, inexpensive, and efficient ways to send money around the country, therefore they requested USAID/ Uganda to assist of how current partners are utilizing mobile money as an electronic payment system to replace cash for both operational and programmatic payments.

USAID/Uganda focus on exploring the alternative payment systems to cash in the country, and mobile money payments as card – based payments are not very common.

The team comprised of mobile money specialists from USAID solutions office and Mennonite Economic Development association conduct an online survey, desk research, and field interviews to determine where opportunities for a transition from cash payments to money payments.

Figure 3 : Chart of common Challenges and potential in Uganda

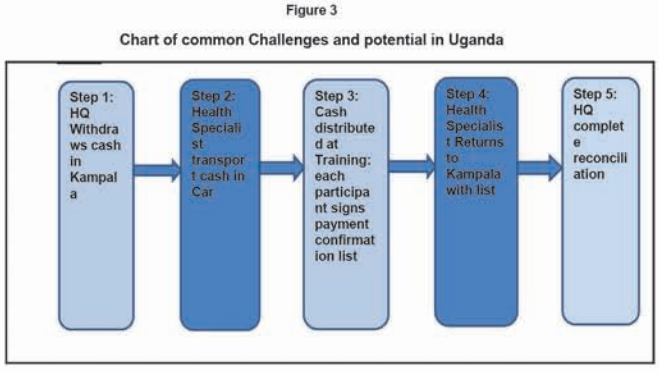

Source: UGANDA MOBILE MONEY ASSESSMENT AND CASE STUDY – United States Agency for International Development - November 2011

Uganda has seen growth in mobile money adoption up to 7 million registered accounts in just four years. This makes Uganda a perfect candidate be analyzed where this new tool can be utilized by implementing partners that can provide efficient alternatives.

Mobile money services, started in Uganda with MTN Mobile Money in 2009. In just 3 years, approximately 7 million Ugandans have registered for mobile money, which is nearly half (47%) of the total number of registered SIM cards Based on primary interviews while in country, the number of active mobile money accounts has reached 1,475,000 people.

Experience of Kenya:

M-PESA("M" for mobile and "PESA" for money in Swahili) is a small-value electronic payment and store-of-value system in Kenya accessible from ordinary mobile phones. It has seen exceptional growth since its introduction in March 2007.By now in use by more than 9 million customers—40 percent of Kenya's adult population—the system processes more transactions domestically than Western Union does globally.

M-PESA's market success is the result of the interplay of three factors:

Mobile payments in Developed Markets:

Mobile penetration in developed markets is 105% in the USA and France and also higher in UK and Germany at 130%,although everyone in the developed country has mobile phone , but still mobile payment and mobile banking are relatively new in many of these markets and its usage is still low in most countries.

In developed markets, the innovation around mobile payments has been focused on facilitating the use of existing payment instruments like credit cards, across more use cases to increase the percentage of cashless transactions.

Mobile technology is changing the ecosystem of the banking industry as new players with innovative solutions enter this some players in developed markets such as Google Wallet are working with existing market. While credit card companies like MasterCard and Visa, others such as PayPal or Square are emerging as strong competitors that could undermine the traditional partnership between credit card companies and banks.

The Mobile payments in Emerging Markets:

Mobile payments in emerging markets presents the most disruptive evolution of payments.[3] In emerging markets, the propositions initially provide domestic P2P money transfer facilities, then later they have expanded to cover prepaid mobile and bill payments. After that the technology solutions has worked with basic phones using unstructured supplementary service data (USSD) as a communication mechanism.

The payments market is dynamic in emerging markets and there are opportunities for competitive development, however, emerging markets can be complicated and un predictable, which will open up challenges along the way. There are some developments that will enable the market to drive the emerging markets towards a cashless world, like regulators who play an active role, retail infrastructure growth, mastering data analytics, dynamic and viable business models, new channels and products such as e-commerce and m-commerce, which are opening up new ways for consumers to make purchases such as tapping their mobile phone and finally use case expansion which support, advances in technology and accelerating customer adoption of these technologies have opened up new avenues for e-payments. Payment of fees for educational institutions, payment of taxes and fines to the government, payments to merchants and retail institutions and toll and transit payments are among the options which can now be facilitated using a simple mobile application.

3 The European Financial Review February – March 2013- Sunil Gupta - The Mobile Banking and Payment Revolution

- Most banks believe that the mobile channel will help to reduce transaction cost as well as increase customer engagement and retention.
- There is no need for cash for merchants and clients. This reduces the risk of carrying and transferring cash particularly in high-risk or volatile environments.

Governance and Change Issues:

The adoption of mobile payment systems requires some changes in business models and processes as well as the underlining technology infrastructure involved.

Training and new internal control should be designed and monitored. As for the business model perspective for both business – to – business (B2B) and business- to- consumer (B2C) activities, there needs to be both provision for fair access to consumer segments among mobile payments stakeholders and adequate customer protection and privacy. There will also be a need to modify existing networks or develop network structures to provide the seamless interoperability that will be needed among the participants in the mobile payments ecosystem.

Types of mobile payments:[2]

Mobile payments are categorized based on the technology used as one of two types – proximity or remote, these types drive the nature of the payment service model

Proximity Payments:

This type of payment is generally referred to as contactless payment where the payment credential is stored in the mobile device, and this a new payment form factor.

The mobile phone is used by the consumer at the storefront to pay for goods or services via a number of methods such as contactless, text -based, personal identification number-based or (PIN-based|) using Near Field Communication (NFC) technology which involve communication between the consumer's device, the payment scheme operator and the merchant at the storefront.

Also contactless payment could be used remotely, for example to make an online purchase by sweeping the mobile device over a contactless Near Field Communication (NFC) reader plugged into a personal computer (PC)

Remote payments:

This type of payment covers payments that take place either via mobile web browser or resident smart phone application in which the mobile phone is used as a device authenticate personal information stored remotely. Remote payment solutions also can use for transaction such as face to face or (vending machine transaction) and the mobile phone is used by a consumer in a combination with the network message service (SMS) or unstructured supplementary service data (USSD) to pay for services. These massage services (SMS) are being used for applications such as payments to merchants, remittances across national boundaries and salary payments for migrant workers. Moreover, the application of this type of mobile payment is used for the premium SMS rate for the purchase of ringtones, games and other goods. this kind of payment usually was used for small amount of payments (micropayments)

2 Mobile Payments: Risk, Security and Assurance Issues

operations via a menu; or transfer funds and pay bills using an application on a smart phone and many banks offer one or more of these options.

Mobile Commerce:

Mobile commerce is using your mobile phone to buy digital or physical goods and services, remotely from a website or proximity like a shop, metro station or vending machine. Not considered here as mobile payments are:

- Direct carrier billing, where the purchase of digital content like ringtones for example is charged to a mobile phone bill and that bill is paid by a traditional payment method like credit transfer or direct debit.
- Mobile point of sale, where a card reader is attached to a mobile phone or tablet to swipe a credit card.
- Mobile product scanning, where a mobile phone is used to scan a product's bar code at an on line shop such as Apple store.

The life cycle of a bank-centric Near Field Communication (NFC):

- Provision of the consumer's payment account information to the phone from the issuing financial Institution
- Authorization of the Near Field Communication (NFC) proximity mobile payment via existing PSP provider network
- A new stakeholder which is introduced in the Near Field Communication (NFC) model is the Trusted Service Manager (TSM). The TSM is a trusted third party who (potentially) could be used to manage the deployment of mobile applications
- The TSM delivers the consumer's payment account information over the air (OTA) through the mobile network to the secure element in the mobile phone.
- Once the payment account is in the phone, the consumer can use the phone as a virtual payment card at merchants who accept contactless credit and debit payments.

figure 1 illustrates the life cycle of a bank-centric NFC mobile payment

figure 1
The life cycle of a bank-centric NFC mobile payments

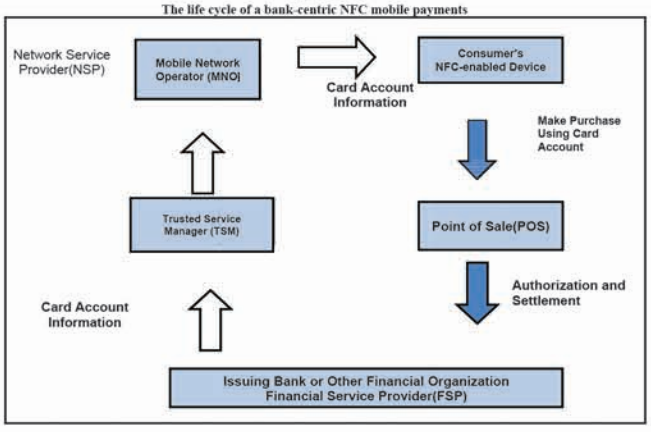

Source: Mobile Payments: Risk, Security and Assurance Issues

The above diagram illustrates the various stakeholders involved in a bank electric mobile, it reflects the flow of information

Benefits of mobile payments to the banks:

Mobile payment is a revolution in the banking sector and payment industry for the following reasons:

- Payments through electronic and mobile channels have the potential to reduce the cost by a third party and also avoid leakage due to corruption.
- Mobile technology is transforming the global banking and payment industry by providing added convenience to existing bank customers.
- It offers a new opportunity for banks to provide added convenience to their existing customers in developed countries.
- Reach a large population of unbanked customers in emerging markets.
- Low cost for remittances from migrant workers who need to send money to their families (Globally over 200 million migrant worker send more than 300 billion a year to their home countries)
- Governments see mobile technology as a vehicle to achieve financial inclusion especially among the rural and poor population.

THE MOBILE BANKING AND PAYMENTS

Gaafar Abdel-Rahman Yassin

Senior Researcher

Research and Development Department

Introduction

Mobile payments as emerged around a decade ago as a transaction medium, adaptation was slow at that time because of the quality of mobile technology that supporting the services. However, the recent development of technology has made this area one of the booming instruments in the financial services sector. Mobile devices have changed business and everyday life in the field of communication and now possibly made all types of financial transaction.

Mobile payments is defined as a payment for products or services between two parties for which a mobile device plays a key role in the realization of the payment. It depends on transaction between consumers and merchants that involve direct purchase of goods and services that can be both account- based and point -of - sell (POS).

Stakeholders of the mobile payments:

Mobile payments involve the following

types of stakeholders: [1]

- Consumers
- Financial services providers (FSPs)
- Payment services providers (PSPs)
-In- service providers (merchants including the content providers
- Network service providers (NSPs)
- Device manufactures
- Regulators
- Trust service managers
- Application developers

All these stakeholders can take a different role such as financial institutions, debit/ credit networks, and clearing organizations, and take their share in the revenue in the new ecosystem.

Mobile Banking:

Mobile banking is using your mobile phone to access your bank account; receive debit/credit alerts and statements via SMS; check balances and recent transactions by browsing a simple mobile-enabled website; conduct basic

1 An ISACA Emerging Technology - White Paper - November 2011